

المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.

العدد السابع عشر
اكتوبر ٢٠٢٦

المعهد العربي لإنماء المدن

الزراعة الحضرية والنظم الغذائية المستدامة

مقابلات
لقاء مع رئيس مجلس جماعة شفشاون، المهندس محمد السفياني، يشارك رؤاه حول الزراعة الحضرية والنظم الغذائية في شفشاون.

رؤى حضرية
آراء الخبراء حول الزراعة الحضرية والنظم الغذائية المستدامة
الأدلة الإرشادية لسياسات الغذاء في المدن

حراك المدن
مشاريع ومبادرات الزراعة الحضرية والنظم الغذائية في مختلف المدن العربية.

MUDUNUNA

إن الآراء الواردة في مجلة مدننا لا تعكس آراء المعهد العربي لإنماء المدن.

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

العدد السابع عشر

الزراعة الحضرية والنظم الغذائية المستدامة

فريق التحرير

د. أنس المغيري | المشرف العام

د. زياد علم الدين | رئيس التحرير

لما الخشمان | مدير التحرير

ميشيل إعجاز | محرر مساعد

عبدالله آل عبدالعزيز | مسؤول التواصل

خالد خيري | اخصائي أول ترجمة

الجوهرة الحقباني | أخصائي تواصل مؤسسي

الغلاف الأمامي

مشروع شادوف للزراعة علىأسطح المباني، القاهرة.

المصدر: Climate Heroes

MUDUNUNA



الإمارات العربية المتحدة، دبي
مزرعة «بستانك» العمودية
جميع الحقوق محفوظة
Meetings International ٢٠٢٤©

١ افتتاحية

٦ دور الزراعة الحضرية في تعزيز الأمن الغذائي في المدن العربية

٢ مقابلات

٩ لقاء مع رئيس مجلس جماعة شفشفاون، المهندس محمد السفياني، حول الزراعة الحضرية والنظم الغذائية

٣ رؤى حضرية

١٥ مدن عربية أكثر مرونة: تكامل نظم الزراعة الحضرية والمياه والغذاء

١٨ ما وراء حدود المدن: الغذاء محوراً للتخطيط الحضري

٢١ تحويل أسطح المباني إلى مساحات منتجة: الزراعة الحضرية وتعزيز سبل العيش في المدن العربية

٢٤ الأدلة الإرشادية للزراعة الحضرية والنظم الغذائية

٤ حراك المدن

٢٨ نماذج من الرياض والقاهرة ورام الله نحو غذاء مستدام في المدن: الزراعة العمودية وفوق الأسطح

٣١ نماذج ملهمة من إربد وأم صلال والدار البيضاء: أسواق الجملة والإمداد الغذائي في المدن

٣٤ تجارب من بيروت وقابس: تعزيز النظم الغذائية المستدامة ودعم سوق العمل المحلي

٣٧ عجمان والدوحة ومسقط: إعادة تدوير النفايات العضوية نحو اقتصاد دائري للنظم الغذائية

٤٠ أريحا ونواكشوط وبيدوا: إعادة استخدام المياه لتعزيز الإنتاج الغذائي والتكيف المناخي

٤٣ دروس مُلهمة من الرياض وتونس وشفشاون: دور الأمانات والبلديات في تعزيز امن وسلامة الغذاء

٥ أخبار المعهد

٤٧ مدير عام المعهد يزور الكويت ويلتقي معالي وزير الدولة للشؤون البلدية ومدير عام بلدية الكويت وأمين عام منظمة المدن العربية

٤٨ مدير عام المعهد يستقبل رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لبحث مجالات التعاون المشترك

٤٩ المعهد يشارك في تنظيم المؤتمر العام العشرين لمنظمة المدن العربية بصلالة

٥١ المعهد يعقد ثالث اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية

٥٢ مدير عام المعهد يستقبل مساعد وزير التنمية المحلية للتطوير والتدريب والتحول الرقمي

٥٣ مدير عام المعهد يشارك في جلسة حوارية حول مستقبل المدن السعودية

٥٤ المعهد ينظّم الدورة الرابعة من اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية

٥٥ اللقاء الافتراضي الثاني والعشرين بعنوان "العشوائيات: مقاربة تتجاوز الحلول المادية نحو التحول الحضري المستدام"

٥٦ اللقاء الافتراضي الثالث والعشرين بعنوان "من المدينة إلى الأقاليم: قراءة في نماذج التنمية الإقليمية في العالم العربي

افتتاحية

دور الزراعة الحضرية في تعزيز الأمن الغذائي في المدن العربية

د. زياد علم الدين - رئيس التحرير

لم تعد قضايا الغذاء والزراعة تقتصر على المناطق الريفية، بل أصبحت المدن تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي. فمع تسارع التحضر في المنطقة العربية واتساع النطاقات العمرانية، يتزايد الطلب على الأراضي والمياه والبنية التحتية، بالتزامن مع التغيرات المناخية وموجات الجفاف التي تؤثر في سلاسل الإمداد وتحد من قدرة المجتمعات على الحصول على غذاء كافٍ وصحي وميسور التكلفة. ومن ثم، أصبح إدراج الأمن الغذائي ضمن أولويات التنمية المستدامة والتخطيط الحضري لمستقبل المدن أمراً ضرورياً.

وفي هذا السياق، تبرز الزراعة الحضرية خياراً لتعزيز النظم الغذائية المحلية وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية. وتشمل نماذجها الزراعة على أسطح المباني، والزراعة العمودية، والحدائق المجتمعية، واستثمار المساحات المناسبة داخل النسيج الحضري، بما يتيح إنتاج الغذاء بالقرب من المستهلكين وتعزيز الطابع البيئي للمدن. كما تسهم هذه الممارسات في توفير فرص للتعلم، والابتكار، وريادةالأعمال، ودعم سبل العيش.

ومع ذلك، يظل التوسع في الزراعة الحضرية بالمنطقة العربية محدوداً بسبب ندرة المياه وشحها. لذا، ينبغي أن يرتبط تعزيزها بتحسين كفاءة استخدام المياه، من خلال اعتماد تقنيات ري ملائمة، وإعادة استخدام المياه المعالجة بأمان وفق المعايير الصحية والبيئية، والحد من الفاقد المائي، إلى جانب تقييم الاحتياجات مسبقاً لتجنب زيادة الضغط على الموارد المحدودة.

ولا يقتصر الامر على زيادة الإنتاج المحلي، بل يشمل بناء منظومات غذائية أكثر مرونة واستدامة، تقوم على سلاسل مترابطة للإنتاج والتوريد والنقل والتخزين والتسويق، بما يضمن سلامة الغذاء وكفاءة استهلاكه، ويحد من الفاقد ويعزز إعادة تدوير المخلفات. وفي هذا الإطار، لا تمثل الزراعة الحضرية بديلاً عن الإنتاج الوطني والإقليمي، ولا تكفي وحدها لمعالجة قضايا الأمن الغذائي، بل تشكل رافداً مكملاً ضمن منظومة أوسع وأكثر تنوعاً وقدرة على مواجهة التحديات.

ويستلزم هذا التحول إدماج الغذاء والزراعة في التخطيط الحضري، وربطهما باستعمالات الأراضي وإدارة المياه والطاقة والمخلفات والصرف الصحي. كما يتطلب تنسيقاً فاعلاً بين البلديات والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المحلي، بدلاً من تنفيذ مشاريع متفرقة تفتقر إلى رؤية متكاملة. وتؤدي الحوكمة المحلية دوراً محورياً في تنظيم استخدام الأراضي والمياه، وضمان سلامة الإنتاج، وتوجيه الاستثمارات نحو حلول قابلة للتوسع والاستدامة.

كما يُعد إشراك السكان في صنع القرار أولوية أساسية، بدلاً من الاقتصار على اعتبارهم مستفيدين من المبادرات. فإدماج مختلف شرائح المجتمع، ولا سيما ذوي الدخل المحدود، يساعد على تحديد الأولويات وابتكار حلول تلبي الاحتياجات الفعلية وتضمن التوزيع العادل. ولا ينبغي قياس نجاح المبادرات بعدد الحدائق أو المساحات المزروعة فحسب، بل بمدى تحسين توافر الغذاء وخفض تكلفته، وكفاءة استخدام المياه والطاقة، وتقليل النفايات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنوع البيولوجي والمشاركة المجتمعية.

ويتمثل التحدي الحقيقي أمام المدن العربية في الانتقال من المبادرات التجريبية المتفرقة إلى نهج متكامل يستند إلى

سياسات ملائمة، واستثمارات فعّالة، وشراكات استراتيجية، وتوظيف منهجي للبيانات، بما يحقق التوازن بين الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والاعتبارات البيئية.

وانطلاقاً من هذا المنظور، تسلط هذه النشرة الضوء على دور البلديات وإسهامات الخبراء، إلى جانب الأدوات العملية والتجارب المحلية التي تحول المعرفة إلى إجراءات قابلة للتطبيق، وتسهم في إثراء الحوار بين المدن العربية حول تعزيز المرونة الحضرية وتطوير نظم غذائية أكثر استدامة.

واستكمالاً لهذا الحوار، تتناول النشرة التجربة البلدية من خلال مقابلة مع المهندس محمد السفياني، رئيس بلدية شفشاون بالمغرب، الذي يستعرض تجربة المدينة في كيفية توظيف التراث الغذائي لبناء نظام غذائي محلي مستدام، من خلال ربط الإنتاج الزراعي بالأسواق والصحة والسياحة، ودعم التعاونيات وصغار المنتجين، وتعزيز الشراكات والمشاركة المجتمعية. كما يسلط الضوء على أهمية حماية الموارد الطبيعية، وتمكين النساء والشباب، وتحويل الهوية الغذائية إلى رافعة للتنمية المحلية والمرونة الحضرية.

وتستعرض النشرة رؤى الخبراء وتجاربهم؛ إذ يتناول مقال الدكتورة مها الزعبي سبل تعزيز الأمن الغذائي من خلال أربعة مرتكزات، تشمل التخطيط الحضري الشامل، ودعم الحلول المجتمعية، وتشجيع الاستثمارات الميسورة والكفؤة في استخدام الموارد، وتقييم النتائج بمؤشرات تتجاوز المساحات المزروعة لتشمل المياه، والغذاء، وسبل العيش، والمساواة. كما يسلط مقال الدكتورة جيس هاليداي الضوء على أهمية دمج النظم الغذائية في التخطيط الحضري، وسبل تعزيز استدامتها ومرونتها من خلال الحوكمة التشاركية، والتخطيط القائم على الأدلة، والتعاون بين المدن، والتمويل المستدام. وفي السياق ذاته، يشير شريف حسني إلى دور الزراعة الحضرية في تحويل أسطح المباني المهملة إلى مساحات منتجة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتحسين البيئة الحضرية، وتوفير فرص لكسب العيش، من خلال حلول مبتكرة ومستدامة وملائمة لاحتياجات المجتمعات المحلية.

كما تقدم النشرة للمهنيين أربعة أدلة عملية، تشمل: دليلاً لتقييم نظم الغذاء المستدامة والمرنة والتخطيط لها على مستوى المدن والمناطق؛ ودليلاً للممارسين بشأن النظم الغذائية الدائرية؛ ودليل أسواق CityFood للمدن الصحية والمرنة؛ ودليلاً لدعم النظم الغذائية الصحية وتعزيز سلامة الغذاء في البيئات الحضرية.

وتستعرض النشرة ستة مشاريع مبتكرة في مدن عربية، تبرز سبل تحويل المعرفة إلى تطبيق، مع التركيز على الابتكار وكفاءة الموارد والشراكات المحلية وتكامل الحوكمة. وتشمل المبادرات الزراعة الرأسية والزراعة فوق الأسطح في الرياض والقاهرة ورام الله، وتطوير الأسواق التجارية وإمدادات الغذاء في إربد وأم صلال والدار البيضاء. كما تتناول تجربتي بيروت وقابس في تطوير النظم الغذائية المستدامة ودعم فرص العمل، وجهود إعادة تدوير النفايات العضوية وتعزيز الاقتصاد الدائري للنظم الغذائية في عجمان والدوحة، إلى جانب مبادرات إعادة استخدام المياه في إنتاج الغذاء وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية في أريحا ونواكشوط وبيدوا. وتُستكمل هذه المشاريع بدروس من تجارب الرياض وتونس وشفشاون في حوكمة الغذاء الحضري وصياغة سياساته، التي تُظهر مجتمعةً قدرة المدن على التأثير في النظم الغذائية رغم محدودية صلاحياتها في كثير من الأحيان.

وتُختتم النشرة باستعراض أبرز أخبار المعهد وفعالياته ومستجدات أنشطته وشراكاته، حيث تسلط الضوء على استقبال رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لبحث مجالات التعاون المشترك، ومشاركة المعهد في المؤتمر العام العشرين لمنظمة المدن العربية بصلالة، واختتام اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية. كما تتناول استقبال مساعد وزير التنمية المحلية للتطوير والتدريب والتحول الرقمي في مصر، بمقر المعهد، إلى جانب عقد لقاءين ضمن سلسلة حراك المدن ناقشا قضايا العشوائيات والتحول الحضري المستدام، ونماذج التنمية الإقليمية في العالم العربي.

مقابلات

لقاء مع رئيس مجلس جماعة شفشفاون

المهندس محمد السفياني

حول تجربة المدينة في الزراعة الحضرية والنظم الغذائية

يشغل منصب رئيس مجلس جماعة شفشاون بالمغرب منذ عام ٢٠٠٩م، ويتمتع بخبرة واسعة في الإدارة المحلية والعمل التنموي والتعاون الدولي. ويتولى عدداً من المناصب القيادية في منظمات وشبكات دولية، من أبرزها: رئاسة المنتدى العالمي للمدن الوسيطة، ومنصب المبعوث الخاص لنظم الغذاء لدى منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)، إلى جانب منصب نائب رئيس منظمة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة (ICLEI). كما يرأس اتحاد «أنمار» للسلطات المحلية في الأندلس وشمال المغرب. وهو مهندس متخصص في الكهروميكانيكية، وخريج المدرسة العليا للمناجم، وحاصل على شهادة في الحوكمة المحلية من جامعة ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية.



المهندس محمد السفياني
رئيس مجلس جماعة شفشفاون

تحاور نشرة مدننا الدورية، من خلال هذا اللقاء، المهندس محمد السفياني، رئيس بلدية شفشاون، حول سبل إدماج الغذاء في صميم الحوكمة الحضرية والتنمية المحلية. ويتناول الحوار رؤية البلدية للنظام الغذائي المحلي، وعلاقاتها بالمزارعين والتعاونيات في المناطق المحيطة، ودورها في تنظيم الأسواق وضمان جودة الغذاء وسلامته. كما يسلط اللقاء الضوء على استراتيجية "النظام الغذائي المتوسطي" (Mediterranean Diet) التي تتبناها المدينة بوصفها نموذجًا عمليًا يجمع بين صون التراث، وتنمية القدرات المحلية، والتوعية العامة، وعلامة الجودة، وتعزيز الحوكمة التشاركية لقطاع الغذاء ويمتد النقاش إلى قضايا المرونة في مواجهة التغيرات المناخية، وسبل العيش المحلية، والأولويات المستقبلية، وأبرز التجارب التي يمكن أن تستفيد منها مدن عربية أخرى.

تتميز مدينة شفشاون بتراثها العريق وعلاقاتها الوثيقة بالمناطق الريفية المحيطة بها. كيف تنظر البلدية إلى دورها في تشكيل النظام الغذائي المحلي وتعزيز ترابطه مع الصحة والتنمية الحضرية خلال السنوات المقبلة؟

ننظر في بلدية شفشاون إلى الغذاء باعتباره أحد المكونات الأساسية للتنمية المحلية، لارتباطه بصحة السكان، ودخل الفلاحين، وحماية البيئة، وصون الموروث الثقافي. فشفشاون مدينة وسيطة ترتبط يومياً بمحيطها القروي، الذي يمدها بالمنتجات الفلاحية والمعارف والخبرات المتوارثة. ومن هذا المنطلق، نعمل على تعزيز الروابط بين المدينة والقرى المجاورة، وتحسين فرص تسويق المنتجات المحلية، والارتقاء بالأسواق، وتشجيع استهلاك غذاء صحي ومتنوع بأسعار تظل في متناول الأسر.

وقد أدرجنا هذه الرؤية ضمن توجه المدينة نحو التنمية المستدامة، وفي إطار جهودها المتواصلة لتثمين النظام الغذائي المتوسطي، من خلال (رؤية شفشاون ٢٠٣٠) التي أعدّت وفق مقاربة تشاركية. كما تتيح لنا عضوية شفشاون في شبكة المدن والمجتمعات النموذجية للنظام الغذائي المتوسطي فرصة لتبادل الخبرات والتجارب في مجال صون التراث وتحسين سلاسل الإنتاج والاستهلاك.

ونطمح خلال السنوات المقبلة إلى تعزيز دور الأسواق المحلية وتطوير مسارات التوزيع القصيرة، ورفع مستوى الوعي بالتغذية، والحد من الهدر الغذائي، وذلك بالتنسيق مع القطاعات المعنية والتعاونيات ومؤسسات المجتمع المدني.

تُحظى شفشاون باعتراف دولي بوصفها مجتمعًا يمثل نموذجًا للنظام الغذائي المتوسطي. ما الذي دفع البلدية إلى تحويل هذا التراث إلى استراتيجية متكاملة تجمع بين بناء القدرات المحلية، والتوعية العامة، وعلامة الجودة، والحوكمة التشاركية للغذاء؟وكيف تسهم هذه الاستراتيجية في تشجيع السكان على تبني أنظمة غذائية أكثر صحةً، وميسورة التكلفة، ومتجذرة في الثقافة المحلية؟

منذ إدراج النظام الغذائي المتوسطي ضمن قائمة التراث الثقافي اللامادي للإنسانية عام ٢٠١٠م، ونحن ننظر إلى هذا الاعتراف الدولي باعتباره مسؤولية تستوجب الحفاظ على نمط حياة متكامل، وليس مجرد تكريم لمطبخ محلي. فهذا التراث لا يقتصر على الأطعمة، بل يشمل أساليب الزراعة والإنتاج، وزيت الزيتون والحبوب والخضروات والفواكه الموسمية، ومهارات إعداد الطعام وحفظه، والتقاليد المرتبطة بالمائدة، فضلاً عن نقل المعارف والخبرات بين الأجيال. وانطلاقاً من ذلك، وضعت شفشاون منذ عام ٢٠١٣م خطة عمل ترتكز على أربعة محاور رئيسة، هي: صون التراث، وبناء القدرات، والتوعية والتواصل، والحوكمة التشاركية.

وقد تُرجم هذا التوجه إلى مبادرات عملية شملت تثمين الأفران التقليدية والمنتجات المحلية، ودعم التعاونيات والحرفيين، والعمل على إرساء علامة الجودة المحلية (شفشاون – النظام الغذائي المتوسطي). كما شكّل افتتاح دار ثقافة التغذية المتوسطية في مايو ٢٠٢٤م، بشراكة مع وكالة تنمية أقاليم الشمال وشركاء محليين، خطوة مهمة نحو تقريب هذا التراث من السكان والزوار، والتعريف بأبعاده الثقافية والتربوية والاقتصادية.

ونولي كذلك اهتماماً خاصاً بالبعد الدولي لهذه التجربة؛ إذ تُعد شفشاون عضواً فاعلاً في شبكة المجتمعات النموذجية للنظام الغذائي المتوسطي، التي تضم سبعة مجتمعات من المغرب وإسبانيا وإيطاليا واليونان، والبرتغال، وقبرص، وكرواتيا. وقد تسلّم المغرب رئاسة الشبكة لعام ٢٠٢٥م. وتتيح لنا هذه الشراكات تبادل الخبرات والتجارب في مجالات التربية الغذائية، وحماية التنوع البيولوجي، والسياحة المسؤولة، وتثمين المنتجات المحلية. وتتمثل غايتنا في أن ينعكس هذا التراث إيجاباً على الحياة اليومية للسكان، من خلال إتاحة غذاء متوازن ومتنوع، بدلاً من أن يظل حضوره مقتصراً على المناسبات والمهرجانات.



المدينة القديمة شفشاون ،المغرب
©٢٠٢٦ بلدية شفشاون

كيف تعمل جماعة مدينة شفشاون على تنسيق جهود الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، في تنفيذ الاستراتيجية؟

ترتكز مقاربتنا على اضطلاع البلدية بدور المنسق والميسر، في حين يعتمد نجاح المبادرات على مشاركة مختلف الأطراف المعنية، من فلاحين وتعاونيات وتجار ومطاعم وجمعيات مهنية وثقافية، إلى جانب القطاعات العمومية المعنية بالفلاحة والصحة والسياحة والصناعة التقليدية. ومن هذا المنطلق، نحرص على اعتماد الحوار والتشاور والتدريب والتأهيل والعمل المشترك، لضمان توافق المبادرات مع احتياجات السكان، وتعزيز استمراريتها، بعيداً عن الاكتفاء بأنشطة ظرفية ومحدودة الأثر.

ويتجسد هذا التنسيق من خلال التعاون في إدارة دار النظام الغذائي المتوسطي، وتثمين المنتجات المحلية، ومواكبة إعداد علامة الجودة المجالية. كما أسهمت اللقاءات والورشات التي نُظمت خلال عامي ٢٠٢٥م و٢٠٢٦م في جمع فاعلين من قطاعات مختلفة، لمناقشة معايير الجودة والممارسات الجيدة. ونستفيد كذلك من التعاون اللامركزي ومن شبكة المجتمعات النموذجية للنظام الغذائي المتوسطي، التي تتيح للمدن تبادل الخبرات والتجارب في مجال صون الموروث الغذائي وتحويله إلى فرص داعمة للتنمية المحلية. أما قياس النتائج الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد، فيظل رهيناً بالمتابعة والتقييم المنتظمين.

كيف تعزز البلدية من علاقاتها بالمزارعين والتعاونيات في المناطق المحيطة، إلى جانب سياحة الطهي، وكيف يساهم ذلك تحقيق دخل عادل وتوفير فرص عمل للسكان، ولا سيما العوائل المنتجة والسيدات والشباب؟

لا يمكن بناء نظام غذائي مستدام في شفشاون بمعزل عن محيطها القروي، الذي يشكل امتداداً طبيعياً واقتصادياً للمدينة. وقد أكدنا في مناسبات سابقة أهمية تعزيز الروابط بين المدن الوسيطة والفلاحين، ولا سيما صغار المنتجين، ومساعدتهم على الاندماج في الاقتصاد المحلي. ومن هذا المنطلق، نولي اهتماماً خاصاً بدعم التعاونيات، وتحسين قنوات تسويق المنتجات المحلية، وتشجيع إقامة روابط مباشرة بين الفلاحين، والتجار، والمطاعم، والمستهلكين. وتتميز منطقتنا بمنتجات ذات هُويّة محلية، من أبرزها: زيت الزيتون، والعسل، والحبوب، ومشتقات الحليب، وغيرها من المنتجات التقليدية.

كما نعمل على جعل السياحة المرتبطة بالمطبخ والتراث الغذائي فرصة اقتصادية يستفيد منها الفلاحون والتعاونيات والحرفيون والأسر المنتجة، بحيث لا تقتصر عوائدها على المؤسسات السياحية وحدها. ونولي أهمية خاصة لتمكين النساء والشباب، من خلال التدريب، وتحسين عرض المنتجات، والتعريف بمصدرها، وتيسير وصولها إلى الأسواق. فالمعيار الحقيقي للنجاح لا يتمثل في مجرد إطلاق المبادرات، بل بمدى إسهامها في تحسين الفرص الاقتصادية المحلية، وضمان استمراريتها وعدالة توزيع منافعها، وهو ما يتطلب متابعة أثرها من خلال بيانات ميدانية موثوقة.



المدينة القديمة شفشاون، المغرب
©٢٠٢٦ بلدية شفشاون

ما دور البلدية في إدارة الأسواق المحلية وضمان جودة الغذاء ونظافته وسلامته؟ وكيف تضمن التوازن بين دعم صغار المنتجين وتعزيز استمرارية المنتجين التقليديين من جهة، وضوابط الامتثال ومعايير حماية المستهلك من جهة أخرى؟

تضطلع البلدية، في حدود اختصاصاتها القانونية، بدور مهم في تنظيم الأسواق المحلية والعناية بمرافقها وتجهيزاتها، من حيث النظافة والصيانة، بما يضمن توافر ظروف ملائمة لعمليات البيع والشراء، ويحفظ كرامة الفلاح والتاجر وحقوق المستهلك. فالأسواق في شفشاون ليست مجرد فضاءات تجارية، بل تمثل حلقة وصل أساسية بين المدينة ومحيطها القروي، كما تشكل فضاءات لصون العادات والتقاليد والمنتجات المحلية. ومن هذا المنطلق، نضع تحسين الأسواق التقليدية، وتنظيم فضاءات عرض المنتجات، والارتقاء بشروط النظافة، ضمن أولويات العمل التي نحرص على مواصلتها.

أما الرقابة على السلامة الصحية للمواد الغذائية، فتندرج ضمن المسؤوليات القانونية المشتركة بين المؤسسات والجهات المختصة، بما فيها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية. ونؤمن بأن تطبيق المعايير الصحية ينبغي أن يترافق مع التوعية والمواكبة، ولا سيما لفائدة صغار الفلاحين والمنتجين التقليديين، بما يساعدهم على تطوير ممارساتهم والارتقاء بجودة منتجاتهم، دون المساس بفرصهم في السوق. كما يمكن لعلامة الجودة المحلية أن تسهم في تثمين مصدر المنتجات وإبراز جودتها، لكنها لا تُغني عن الخضوع لعمليات المراقبة واستيفاء التراخيص الصحية المطلوبة قانوناً.

في ظل الضغوط المتزايدة التي تواجه النظم الغذائية في المنطقة نتيجة التغيرات المناخية وشُحّ المياه، كيف تدمج شفشاون مفاهيم المرونة المناخية وكفاءة استخدام المياه، وحماية الأراضي الزراعية، والموارد الطبيعية في سياساتها المتعلقة بالغذاء؟

يُعدّ التغير المناخي اليوم من أبرز التحديات التي تواجه شفشاون ومحيطها القروي. فعلى الرغم من أن المنطقة عُرفت تاريخياً بوفرة هطول الأمطار، فإنها باتت تشهد فترات من الجفاف وتذبذباً في انتظام هطول الأمطار، إلى جانب تزايد مخاطر انجراف التربة والضغط على الغطاء النباتي والموارد الطبيعية. ومن هذا المنطلق، نؤمن بأن تحقيق الأمن الغذائي يبدأ بحماية موارد المياه والأراضي، وأن صون التراث الفلاحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

وعلى المستوى المحلي، نحرص على مراعاة البعد المناخي في التخطيط، والتعاون مع مختلف الشركاء لضمان التزود بالمياه وترشيد استهلاكها. وقد سبق أن سلطنا الضوء على أهمية مشروع تأمين تزويد المدينة بالمياه الصالحة للشرب، الذي يقوم على تعاون بين عدد من المؤسسات وتوظيف تجهيزات مائية. وبالتوازي مع ذلك، نؤكد ضرورة مواكبة الفلاحين لتبني ممارسات أكثر استدامة في استخدام المياه وحماية التربة، وصيانة المجالات الفلاحية والتنوع البيولوجي، وتشجيع المنتجات الموسمية المحلية، والحد من هدر الأغذية أثناء النقل والتسويق.

ولا ينفصل دور البلدية في هذا المجال عن اختصاصات بقية الجهات ذات الصلة، ولا سيما القطاعات المعنية بالماء والفلاحة والبيئة. فالمطلوب هو تعزيز العمل المشترك على مستوى النطاق الجغرافي للمنطقة، بما يجمع بين حماية الموارد الطبيعية، والتوعية، والاستثمار في التجهيزات الملائمة، لضمان استمرار قدرة المنطقة على الإنتاج، والحفاظ على استدامة سبل عيش الفلاحين وحقوق الأجيال القادمة.

غالبًا ما تمتلك المدن الوسيطة، مثل شفشاون، موارد أقل مقارنة بالمناطق الحضرية الكبرى، لكنها تتمتع بفهم أقرب لآليات إنتاج الغذاء واستهلاكه. فما الصلاحيات، والتمويل، وأشكال الدعم التي يمكن أن توفرها الحكومة الوطنية لمساعدة هذه المدن على أداء دور أكبر في تشكيل النظم الغذائية؟

تتمتع المدن الوسيطة بقربها من السكان والفلاحين والأسواق، غير أنها تواجه، في كثير من الأحيان، محدودية في الموارد المالية والبشرية والتقنية مقارنة بالمدن الكبرى. ومن ثم، نرى أن أول ما تحتاج إليه هو إرساء منظومة للحوكمة متعددة المستويات، توضح المسؤوليات وتعزز التخطيط المشترك بين الدولة والجهة والجماعات الترابية والمصالح اللامركزية، إلى جانب توفير تمويل مستقر يتيح الاستثمار في الموارد المائية والأسواق والخدمات اللوجستية والتدريب، فضلاً عن تثمين المنتجات المحلية.

وفي إطار عملنا ضمن الشبكات الدولية للمدن الوسيطة، دافعتُ عن الدور الذي تضطلع به هذه المدن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعن أهمية اعتماد مقاربة مكانية متكاملة تربط المدينة بمحيطها القروي. كما تبرز الحاجة إلى توفير مواكبة تقنية تساعد على إعداد المشاريع والاستفادة من التمويل المناخي والتنموي، وإلى إتاحة بيانات محلية دقيقة تسهم في توجيه عملية صنع القرار. ولا تقل أهمية عن ذلك ضرورة تمكين التعاونيات والمقاولات الصغيرة، وتعزيز التعاون بين المدن وتبادل الخبرات، مع منح الجماعات الترابية دوراً فعلياً في تحديد الأولويات والإسهام في متابعة تنفيذها.

ما المؤشرات التي تعتمد عليها البلدية لرصد التقدم المحرز في مبادراتها المتعلقة بالغذاء؟

نرى أن تقييم أثر المبادرات الغذائية ينبغي أن ينطلق من سؤال جوهري: ما التغيير الملموس الذي أحدثته هذه المبادرات في حياة السكان والاقتصاد المحلي؟ ومن هذا المنطلق، نعتمد على مجموعة من المؤشرات المتكاملة، بدلاً من الاكتفاء برصد عدد الأنشطة المنفذة. فعلى الصعيد الاقتصادي، نتابع تطور حجم المنتجات المحلية المعروضة في الأسواق، ومدى استفادة الفلاحين والتعاونيات من منافذ البيع، والفرص التي تتيحها هذه المبادرات للنساء والشباب والحرفيين، فضلاً عن إسهام السياحة الغذائية في تنشيط الاقتصاد المحلي.

أما على الصعيدين الاجتماعي والصحي، فنولي اهتماماً لجودة الأغذية المعروضة، ومستويات النظافة والسلامة، ومدى قدرة الأسر على الحصول على منتجات متنوعة بأسعار مناسبة، إلى جانب مشاركة المدارس والجمعيات والأسر في أنشطة التوعية وتعزيز المعارف الغذائية. وفي الجانب البيئي، نركز على كفاءة استخدام المياه، وحماية التربة والتنوع البيولوجي، والحد من هدر الغذاء والنفايات. كما نعدّ صون الأفران التقليدية والمهارات المرتبطة بالمطبخ المحلي، وضمان انتقالها إلى الأجيال الجديدة، جزءاً من الأثر الثقافي الذي يستحق المتابعة والتقييم.

وتتيح لنا حصائل أنشطة البلدية وشركائها، إلى جانب ملاحظات المهنيين والتعاونيات، متابعة جوانب متعددة من هذا العمل. ومع ذلك، لا يزال توحيد هذه المعطيات ضمن مؤشرات دورية موحدة مجالاً يحتاج إلى مزيد من التطوير، بالتعاون مع الجهات المختصة والمؤسسات الجامعية ومكونات المجتمع المدني. فالأهم ليس مجرد حصر المشاريع المنفذة، بل الوقوف على أثرها الفعلي في صحة السكان، ودخل الفلاح، وحيوية الأسواق، واستدامة الموارد الطبيعية.

ما أبرز الدروس المستفادة من تجربة شفشاون التي يمكن للمدن العربية الأخرى الاستفادة منها في بناء نظم غذائية صحية، ومرنة، ومتجذرة في الهوية المحلية؟

يتمثل الدرس الأول الذي يمكن استخلاصه في أن هُويّة المدينة وموروثها الغذائي يمكن أن يشكّلا رافعة للتنمية، شريطة تحويل هذا الموروث إلى مبادرات عملية يشارك فيها السكان. ففي شفشاون، لم نتعامل مع النظام الغذائي المتوسطي باعتباره مجرد أطباق تقليدية، بل نظرنا إليه بوصفه منظومة تربط بين الفلاحة والثقافة، والصحة، والأسواق، والسياحة. أما الدرس الثاني، فيتمثل في أهمية التعاون بين البلدية والقطاعات العمومية والتعاونيات والجمعيات والمهنيين، إذ لا تستطيع المدينة بناء نظام غذائي متكامل بمعزل عن هذه الأطراف أو عن محيطها القروي.

كما أدركنا أهمية التعاون بين المدن وتبادل الخبرات فيما بينها. فقد أتاحت عضوية شفشاون في شبكة المجتمعات النموذجية للنظام الغذائي المتوسطي فرصة الانفتاح على تجارب مدن أخرى تتشارك معها تراثاً حياً، رغم اختلاف خصوصية كل منها. ومن الدروس المهمة أيضاً أن الحفاظ على هذا التراث يستلزم حماية الموارد المائية والتربة، وإشراك النساء والشباب، والاهتمام بالتربية الغذائية وجودة المنتجات، وربط كل مبادرة بآليات للمتابعة والتقييم. وتتمثل رسالتنا إلى المدن العربية في أن تنطلق من مواردها وخصوصياتها المحلية، وأن توظّف تراثها وسيلةً لتحسين حياة السكان، وبناء اقتصاد محلي أكثر إنصافاً واستدامة.



المدينة القديمة شفشاون، المغرب
©٢٠٢٦ بلدية شفشاون

رؤى حضرية

مدن عربية أكثر مرونة: تكامل نظم الزراعة الحضرية والمياه والغذاء

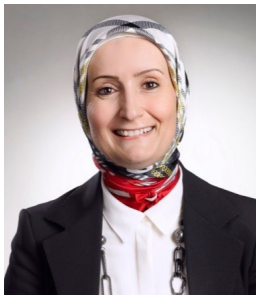

الدكتورة مها الزعبي

باحثةً إقليمية في مجال أنظمة المياه المستدامة والمرنة لدى المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI)، ومقره عمّان، الأردن. وهي مؤلفة رئيسية في الفصل السادس عشر المعني بالمياه، ضمن تقرير التقييم السابع (ARV) للفريق العامل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، كما شاركت في إعداد الورقة العابرة للفصول حول الأراضي الجافة والصحاري.

وتتمتع الدكتورة مها بخبرة دولية تزيد على ٢٠ عاماً في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى، تركز خلالها على الأمن المائي، والمرونة المناخية، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة، إلى جانب السياسات الداعمة لتوسيع نطاق الحلول المستدامة. ويربط عملها بين البحث العلمي وصنع السياسات والاستثمار، بما يسهم في تعزيز التنمية الشاملة والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

الأمن الغذائي يبدأ من المدينة

تواجه المدن العربية تحدياً متنامياً يتمثل في توفير غذاء ذو قيمة غذائية عالية وميسور التكلفة، في ظل ظروف صعبة تشمل شح المياه الحاد، وارتفاع تكاليف الطاقة، والتوسع الحضري المتسارع، وتغير المناخ. ويمكن للزراعة الحضرية، بمختلف أشكالها، من الحدائق المجتمعية والزراعة على أسطح المباني إلى المساحات الخضراء المنتجة، أن تسهم في بناء أنظمة غذائية حضرية أكثر مرونة. غير أن إنتاج الغذاء داخل حدود المدينة وحده لا يكفي؛ إذ يتعين دمجه في التخطيط الحضري، مع مراعاة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة وإدارة هذه الموارد بصورة متكاملة.

وبالنسبة إلى البلديات، يتطلب ذلك تجاوز نطاق الحدائق والمشاريع الزراعية المحدودة، والنظر بصورة أشمل في كيفية توفير المياه، واستهلاك الطاقة، وتحديد مواقع إنتاج الغذاء وتوزيعه، وضمان قدرة السكان على الوصول إلى هذه الموارد والاستفادة منها.

وتبرز الأبحاث التي أُجريت في جبل النظيف، وهو حي مكتظ بالسكان ومحدود الدخل في عمّان، أهمية الانطلاق من واقع السكان المعيشي. ففي دراسة أُجريت عام ٢٠٢٥م، فحصنا ممارسات الأسر المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء، بالاستناد إلى تحليل السياسات، والملاحظة الميدانية، والمقابلات، ومناقشات مجموعات التركيز التي شملت ١٠٠ امرأة[1]. وأظهرت النتائج أن المياه تمثل الأولوية القصوى لدى ٩٥ في المئة من المشاركات، بما يعكس دورها المحوري فيرفاهية الأسرة.

وأوضح السكان التغييرات التي أدخلوها على ممارساتهم في استهلاك المياه والطاقة والغذاء لمواجهة شح الموارد

ومحدودية الإمكانات المالية. غير أن هذه التغييرات كشفت أيضاً عن عوائق هيكلية تحدّ من قدرة الأسر على تبني ممارسات أكثر كفاءة، أبرزها صعوبة تحمّل التكاليف، والعدادات المشتركة للخدمات، وعدم استقرار حيازة المساكن.

فقد برز الدرس المستفاد لسياسة الغذاء الحضري بشكل واضح، حيث ينبغي للمبادرات تحسين فرص الحصول على الغذاء ذو قيمة غذائية عالية والموارد الأساسية، بدلاً من تحميل الأسر التي تعاني أصلاً ضغوطاً مالية أعباءً ومسؤوليات إضافية. فتقليص استهلاك الغذاء بسبب عدم قدرة الأسرة على توفير ما يكفي منه يُعدّ مظهراً من مظاهر انعدام الأمن الغذائي، لا دليلاً على الاستدامة.

"لا يقتصر التحدي على مقدار الغذاء الذي يمكن للمدينة إنتاجه، بل يشمل كيفية تعزيز الأمن الغذائي مع ترشيد استخدام الموارد الشحيحة"

المياه أساس الزراعة الحضرية

في المدن التي تعاني شح المياه، مثل عمّان، ينبغي تخطيط الزراعة الحضرية بما يتناسب مع الموارد المائية المتاحة. فتوسيع إنتاج الغذاء دون مراعاة احتياجاته من المياه، وجودة المياه المتوافرة، وتنافس الاستخدامات المختلفة عليها، قد يزيد الضغط على الأنظمة الحضرية المثقلة بالتحديات أصلاً.

ويمكن للبلديات تحديد المواقع الملائمة، وتقييم توافر المياه، ودعم أساليب الري المناسبة للظروف المحلية. وتشمل الخيارات الممكنة تجميع مياه الأمطار، والري بالتنقيط بكفاءة، وزراعة محاصيل مقاومة للجفاف، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بأمان وفقاً للمعايير المعمول بها. وينبغي تقييم هذه الخيارات في ضوء موازين المياه المحلية، ومتطلبات الصحة العامة، وتكاليف التشغيل والصيانة.

ولا تقل إتاحة الأراضي أهمية عن توافر المياه. فقد توفر أسطح المنازل والأراضي الشاغرة والمساحات العامة فرصاً واعدة للزراعة، لكن نجاح استغلالها يعتمد على الملكية، وترتيبات الإيجار، ومتطلبات السلامة، وضمان الصيانة على المدى الطويل. وفي الأحياء التي يعاني سكانها عدم استقرار حيازة الأراضي، قد تؤدي هذه العوائق إلى استبعاد الفئات الأكثر استفادة من المبادرات، حتى عندما تكون واعدة.

ولم تقيّم دراستنا في عمّان مشاريع الزراعة الحضرية بصورة مباشرة، بل سلطت الضوء على أولويات الأسر، ومخاوف القدرة على تحمّل التكاليف، ومعوقات الحوكمة التي ينبغي للبلديات مراعاتها عند تصميم هذه المشاريع وتنفيذها.

إطار عمل مرتكز على أربعة محاور

تتحدد أربع أولويات رئيسية للمدن العربية التي تسعى إلى دمج الزراعة الحضرية في أنظمة غذائية مستدامة، وهي كالآتي:

التخطيط الحضري المتكامل: ينبغي دمج إنتاج الغذاء في عملية التخطيط المتعلقة بإستعمالات الأراضي، وإمدادات المياه، وإدارة مياه الصرف الصحي، والطاقة، والتكيف مع تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والصحة العامة. ويمكن للتنسيق بين الإدارات البلدية المختلفة أن يمنع المشاريع المنفذة بمعزل عن غيرها من التسبب في ضغوط غير مقصودة على جوانب أخرى من النظام.

حلول يقودها المجتمع: ينبغي إشراك السكان، ولا سيما النساء والشباب والمستأجرين والأسر محدودة الدخل، في صياغة القرارات المتعلقة بالمواقع والمحاصيل الزراعية والإدارة وتوزيع المنافع. ويجب أن تؤثر هذه المشاركة فعلياً في التنفيذ وصنع القرار، بدلاً من الاقتصار على إطلاع المجتمعات على قرارات سبق اتخاذها.

استثمار ميسور التكلفة وكفؤ في استهلاك الموارد: يمكن للبلديات بحث سبل تقديم دعم موجّه لأنظمة الري الموفرة للمياه، وتقنيات إعادة الاستخدام الآمن، والبنية التحتية الملائمة للزراعة، والمشروعات الغذائية الصغيرة. كما يمكن للشراكات مع مؤسسات الأعمال المحلية والمنظمات المجتمعية والمؤسسات البحثية أن تسهم في توفير الخبرات وحشد الاستثمارات، مع ضمان بقاء المبادرات متاحة وميسورة التكلفة.

قياس ما يهم حقاً: لا ينبغي أن يقتصر تقييم النجاح على عدد الحدائق المنشأة أو المساحات المزروعة، بل يجب أن يشمل أيضاً معدلات استهلاك المياه، وتوافر الغذاء بأسعار ميسرة، وتكاليف الطاقة، والحد من النفايات، والتنوع البيولوجي، وسبل العيش، وعدالة المشاركة، والاستفادة. كما ينبغي لعمليات الرصد أن تكشف عن المقايضات والتحديات المحتملة، مثل زيادة الضغط على الموارد المائية الشحيحة أو تفاوت فرص الوصول إلى الأراضي.

من الأحياء السكنية إلى المدن المرنة

لن تكون الزراعة الحضرية وحدها كافية لمعالجة شح المياه أو انعدام الأمن الغذائي، كما لا ينبغي اعتبار الغذاء المنتج محلياً بديلاً عن سلاسل التوريد الموثوقة، والأسواق الفعالة، وأنظمة التوزيع الميسورة التكلفة. بل تعتمد قيمة الزراعة الحضرية على مدى تكاملها مع منظومة الغذاء في المدينة بمفهومها الأوسع.

وتتمثل الفرصة أمام المدن العربية في الانتقال من مشاريع البستنة الفردية والمعزولة إلى استراتيجيات غذائية حضرية منسقة، تربط إنتاج الغذاء بإدارة المياه، وتخطيط الطاقة، والحد من النفايات، وتنمية الأحياء السكنية.

وتؤكد تجربة عمّان أهمية ربط الأهداف المتعلقة بالبنية التحتية والبيئة بالواقع المعيشي للأسر. فعندما تراعي السياسات البلدية القدرة على تحمّل التكاليف، وتصغي إلى المجتمعات المحلية، وتدير التنافس على الموارد، يمكن للزراعة الحضرية أن تصبح جزءاً من استراتيجية أشمل لبناء أحياء صحية ومدن أكثر مرونة.

فالسؤال الجوهري لا يكمن في كميات الغذاء التي يمكن أن تنتجها المدينة، بل يشمل أيضاً كيفية تعزيز الأمن الغذائي مع الاستخدام المسؤول للموارد الشحيحة، وضمان وصول المنافع إلى الفئات الأشد احتياجاً إليها.

المراجع:

١. الزعبي، م.، ومباثودي، ت.، ودهر، ب.، وبروزيين، ي. (٢٠٢٥). تطوير السياسات الشاملة من القاعدة إلى القمة: رؤى مستمدة من الترابط بين المياه والطاقة والغذاء على مستوى الأسرة. مجلة العلوم البيئية والسياسات، ١٦٩، ١٠٤٠٨٤. https://doi.org/١٠.١٠١٦/j.envsci.٢٠٢٥.١٠٤٠٨٤

ما وراء حدود المدن: الغذاء محوراً للتخطيط الحضري



الدكتورة جيس هاليداي

تشغل منصب الرئيس التنفيذي لمنظمة (RUAF CIC) وهي مجتمعية ودولية غير ربحية تُعنى بالزراعة الحضرية والأنظمة الغذائية، وتتولى قيادة وتنسيق شراكتها العالمية المعنية بتعزيز الزراعة الحضرية المستدامة والارتقاء بالنظم الغذائية. وتتمتع بخبرة متخصصة في حوكمة النظم الغذائية الحضرية، وتُسهم من خلال عملها الاستشاري ورؤاها الفكرية في تطوير السياسات والممارسات المرتبطة بالزراعة الحضرية، وتعزيز قدرة المدن على الصمود في مواجهة الصدمات والضغوط المتعددة. كما تركز اهتماماتها المهنية على ترسيخ مبادئ الشمول والمساواة بين الجنسين، وتحسين البيئات الغذائية، ودعم بناء نظم غذائية حضرية أكثر استدامة ومرونة. وحصلت على درجة الدكتوراه في سياسات الغذاء من مركز سياسات الغذاء بجامعة سيتي في لندن عام ٢٠٢٥م

في ظل تصاعد الضغوط البيئية، والديموغرافية، والجيوسياسية، يتزايد الاهتمام بتعزيز استدامة النظم الغذائية في المدن وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات. ولا يقتصر ذلك على ضمان توافر إمدادات غذائية كافية، بل يمتد إلى ضرورة دمج النظم الغذائية في منظومة التخطيط الحضري، بما يكفل الوصول العادل إلى أغذية آمنة وذات قيمة غذائية ومتنوعة، ويعزز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، ويدعم قدرة المدن على التكيف مع تغير المناخ، ويسهم في خفض الانبعاثات على امتداد سلسلة الإمداد الغذائي.

ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، يعيش ٥٨٪ من سكان العالم في المناطق الحضرية[١]، التي تستهلك نحو ٧٠٪ من إجمالي الغذاء المُنتج عالمياً. وفي المقابل[٢]، تُعد النظم الغذائية التي تمد المدن باحتياجاتها أحد المحركات الرئيسة لتغير المناخ، إذ تسهم بنحو ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي الوقت نفسه، تواجه المدن تداعيات التغير المناخي، حيث تهدد درجات الحرارة المرتفعة وموجات الجفاف والفيضانات وغيرها من التقلبات المناخية العنيفة الإنتاج الزراعي، وتعطل سلاسل الإمداد، وتزيد من التحديات المرتبطة بتوافر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه. وتزداد حدة هذه التحديات في ظل فقدان التنوع البيولوجي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتفاقم التلوث.

وعلى الرغم من إسهام الزراعة الحضرية في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية أوسع، فإن المدن لا تستطيع تلبية جميع احتياجاتها الغذائية من خلال الإنتاج داخل حدودها، بل تعتمد على سلاسل إمداد متنوعة تربطها بالمناطق الزراعية المحيطة، والأسواق الوطنية والإقليمية، وسلاسل القيمة العالمية. ومن ثم، لا يمكن النظر إلى المدن بوصفها مراكز استهلاك معزولة، بل باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أقاليم واسعة تتدفق عبرها الأغذية والأفراد والموارد ورؤوس الأموال وخدمات النظم البيئية، في إطار ترابط مستمر بين المناطق الحضرية والريفية. وتترتب

على الكيفية التي تحصل بها المدن على الغذاء، وتوزعه، وتستهلكه، وتتخلص من مخلفاته آثار، عميقة تمتد إلى سبل العيش، والنظم البيئية، والقدرة على الصمود في كل من المناطق الحضرية والريفية.

والأهم من ذلك، تتمتع المدن -أينما كانت- بصلاحيات واسعة تتيح لها توجيه نظمها الغذائية بما يلبي احتياجاتها المحلية، مع إحداث تأثيرات تتجاوز حدودها الجغرافية وتمتد إلى نطاقات واسعة.

الغذاء في صميم الأجندة الحضرية

خلال العقد الماضي، شهد العالم تزايداً مطرداً في عدد المدن التي تتبنى التزامات لتعزيز استدامة نظمها الغذائية وقدرتها على الصمود. ويبرز في هذا السياق ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية (MUFPP)، الذي أُطلق خلال معرض «إكسبو ميلانو ٢٠١٥»، بوصفه اتفاقاً طوعياً يهدف إلى تطوير نظم غذائية شاملة، وآمنة، ومتنوعة، وقادرة على الصمود. وقد انضمت إلى الميثاق حتى الآن ٣٣٠ مدينة حول العالم، من بينها دبي، وأبو ظبي، وعمّان، وبيت لحم، والجزائر العاصمة.

" يتعين على المدن الانتقال بملف الغذاء من موقعها الثانوي في صنع السياسات إلى صميم منظومة الحوكمة والتخطيط والاستثمار الحضري."

ويستند هذا التوجه المتنامي إلى أطر دولية داعمة؛ فقد أقرت الأجندة الحضرية الجديدة لعام ٢٠١٦ بأن ضمان توافر غذاء كافٍ ومغذٍ يمثل ركيزة أساسية للتنمية الحضرية المستدامة، فيما أكدت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام ٢٠٢١م أهمية دور الحكومات المحلية والإقليمية في هذا المجال. وفي عام ٢٠٢٥م، اعتمدت لجنة الأمن الغذائي العالمي توصيات مؤسسية استندت إلى تقرير فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (HLPE-FSN)، الصادر بعنوان (تعزيز النظم الغذائية الحضرية وشبه الحضرية)[٣]، لتوفير توجيهات عملية تسهم في إحداث تحول في النظم الغذائية.

كما تسهم الجهود الرامية إلى تطوير النظم الغذائية الحضرية في تسريع التقدم نحو تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي).

من الطموح إلى التطبيق

على الرغم من إدراك مسؤولي المدن ضرورة التحرك وامتلاكهم الصلاحيات اللازمة لذلك، فإنهم غالباً ما يفتقرون إلى المعرفة العملية التي تساعدهم على تحديد نقطة البداية، وتحديد سبل دمج قضايا الغذاء تدريجياً في منظومة التخطيط الحضري. وتستند التوصيات التالية إلى خبرة منظمة (RUAF) لأنظمة الزراعة والغذاء الممتدة على مدى ٢٥ عاماً في مساعدة المدن على دمج الزراعة الحضرية والنظم الغذائية ضمن خططها وسياساتها، فضلاً عن تسهيل تبادل الخبرات والمعارف بين المدن ونظرائها.

١. **إجراء تقييم شامل بوصفه أساساً للتخطيط القائم على الأدلة:** يساعد تقييم النظم الغذائية المدن على تحديد نقاط القوة، والتحديات، ومواطن الضعف في منظومتها الغذائية، بما يوفر أساساً لاتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة. ومن الأدوات المفيدة في هذا المجال (دليل تقييم وتخطيط النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود على مستوى المدن والأقاليم)[٤] الذي طورته منظمة (RUAF) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، واختُبر في ١١ مدينة وإقليماً. ويوفر الدليل منهجية مرنة لإجراء التقييمات والاستفادة من نتائجها في توجيه إجراءات تستجيب للاحتياجات والأولويات المحلية.

٢. **السعي للحصول على دعم شامل على مستوى الإدارة الحكومية:** يتطلب إشراك قيادات المدينة توضيح كيف يمكن للتدخلات في النظم الغذائية أن تسهم في معالجة واحدة أو أكثر من أولويات المدينة -سواء كانت اقتصادية، أو بيئية، أو صحية، أو اجتماعية. وتُعد هذه الأولويات مداخل فعالة للعمل، كما أن تنسيق الجهود بين مختلف الإدارات البلدية يمكن أن يحقق فوائد متعددة ويضمن استخداماً أكثر كفاءة للموارد.

٣. **إنشاء منظومة حوكمة تضم مختلف الجهات المعنية:** يهدف دليل (النظم الغذائية على مستوى المدن والأقاليم) إلى اعتماد نهج تشاركي وشامل في الحوكمة، يجمع الإدارات البلدية والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الغذائية والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع والأكاديميين وغيرهم من الجهات المعنية؛ بهدف تحديد الأولويات ووضع خطط العمل. ويسهم هذا النهج في ضمان استناد الاستراتيجيات إلى الواقع المحلي، والاستفادة من تنوع المعارف والخبرات، مع وضع الفئات الأكثر تأثراً بتحديات النظم الغذائية في صميم عملية التخطيط.

٤. **الاستفادة من الأطر والأدوات القائمة:** يوفر (ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية)[٥] إطاراً متكاملاً للعمل يغطي ستة مجالات رئيسة، هي: الحوكمة، والنظم الغذائية المستدامة والتغذية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وإنتاج الغذاء وتوريده وتوزيعه، وهدر الغذاء. كما يتضمن الميثاق إطاراً للرصد والمتابعة، الذي طورته منظمة (RUAF) ومنظمة (الفاو)، بالتعاون مع أمانة الميثاق، لتحديد الإجراءات والمؤشرات اللازمة لرصد التقدم المحرز.

ويشمل الإطار تدابير محدّثة اعتُمدت عام ٢٠٢٥، تهدف إلى دمج جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه[٦].

٥. **الاستفادة من تجارب المدن الأخرى:** تتباين الصلاحيات البلدية، والترتيبات المؤسسية، والأولويات المحلية بشكل كبير من بلد إلى آخر، مما يجعل تبادل الخبرات والتعلم من التجارب المختلفة فرصة للمدن للاستفادة من الممارسات الناجحة وتكييف التدخلات بما يتناسب مع سياقاتها واحتياجاتها الخاصة. وتستعرض الأمثلة التالية نماذج متنوعة للطرق والأساليب التي اتبعتها المدن في التعامل مع تحديات النظم الغذائية:

أريحا، فلسطين: عملت المدينة على تعزيز توافر المياه للاستخدام الزراعي والحد من استنزاف المياه الجوفية، من خلال تطوير محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي تعمل بالطاقة الشمسية، وإنشاء شبكة لتوزيع المياه على الأراضي الزراعية، ولا سيما مزارع النخيل. كما تنظم البلدية برامج تدريبية للمزارعين لتعزيز الاستخدام الآمن للمياه ورفع كفاءة الري، بما في ذلك تطبيق تقنيات الري بالتنقيط.

أوستن، الولايات المتحدة الأمريكية: استناداً إلى قرار صادر عن مجلس المدينة عام ٢٠٢١م، اعتمدت أوستن خطة أوستن/ مقاطعة ترافيس الغذائية، مستفيدةً من الخطط والمبادرات القائمة، وموظفةً الصلاحيات البلدية وإمكانات الجهات غير الحكومية المعنية لدفع جهود التحول في النظام الغذائي.

مدينة واغادوغو ، بوركينا فاسو: شملت جهود المدينة تجديد الأسواق المحلية لتعزيز توافر الأطعمة الشعبية الآمنة والمغذية، وتحسين ظروف العمل، إلى جانب ربط الباعة المتجولين بسلاسل الإمداد الزراعي الإيكولوجي في المناطق المحيطة بالمدينة.

المقاطعة الغربية، سريلانكا (بما فيها العاصمة كولومبو): أُدرجت الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ضمن استراتيجية التكيف مع تغير المناخ، من خلال إعادة تأهيل حقول الأرز المهجورة في المناطق المعرضة للفيضانات، بما يسهم في الحفاظ على أنظمة الصرف الطبيعي، والحد من مخاطر الفيضانات، وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي وتحسين سبل العيش.

ميلانو، إيطاليا: نفذت المدينة برنامج (الريف يغذي المدينة)، الذي يهدف إلى توفير المواد الغذائية للمدارس، ويعتمد على توريد ١٩ نوعاً من المنتجات الغذائية من منطقتين زراعيتين مجاورتين. ويسهم البرنامج في دعم سلاسل الإمداد القصيرة، وتعزيز سبل العيش في المناطق الريفية، وتنويع الإنتاج الزراعي، وترسيخ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

التخطيط طويل الأمد

ينبغي للمدن أن تضمن استمرارية أنظمة الغذاء واستدامة عملها بما يتجاوز نطاق المشاريع الفردية وفترات التمويل والدورات الانتخابية. ويُعدّ ترسيخها مؤسسيًا خطوة أساسية لتحقيق ذلك؛ إذ إن إدراج أهداف الغذاء ضمن الخطط واللوائح والأطر القانونية يجعلها جزءًا أصيلًا من منظومة عمل المدن.

ويمكن لفرق العمل المتخصصة في شؤون الغذاء داخل الحكومات المحلية أن تضطلع بدور محوري في تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات. ولا تقل أهمية عن ذلك مسألة توفير التمويل طويل الأجل، من خلال تخصيص ميزانيات بلدية لهذا الغرض، وإدراج التدابير المتعلقة بالغذاء ضمن ميزانيات الإدارات المعنية ومسؤولياتها.

وفي نهاية المطاف، يتطلب إحداث تحول في النظم الغذائية التزامًا سياسيًا مستدامًا، وتعاونًا فعالًا، وقدرات مؤسسية راسخة. ومن ثم، يتعين على المدن الانتقال بملف الغذاء من موقعها الثانوي في صنع السياسات إلى صميم منظومة الحوكمة والتخطيط والاستثمار الحضري.

المراجع:

١. (United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA (٢٠٢٥) World Urbanization Prospects: ٢٠٢٥ Summary of Results. UN DESA/POP/٢٠٢٥/TR/No. ١٢. New York: United Nations.

٢. Bezner Kerr, R. et al (٢٠٢٢) 'Food, fibre and other ecosystem products', in: Pörtner, H.-O. et al. (eds.) Climate Change ٢٠٢٢: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge: Cambridge University Press, pp. ٧١٣–٩٠٦. https://doi.org/١٠.١٠١٧/٩٧٨١٠٠٩٣٢٥٨٤٤.٠٠٧

٣. (High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition (HLPE-FSN (٢٠٢٤) Strengthening urban and peri-urban food systems to achieve food security and nutrition, in the context of urbanization and rural transformation. Rome: Committee on World Food Security (CFS). https://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe/publications/hlpe-١٩

٤. FAO and RUAF (٢٠٢٣) Building sustainable and resilient city region food systems: Assessment and planning handbook. Rome: FAO. https://doi.org/١٠.٤٠٦٠/cc٥١٨٤en

٥. Carey, J. and Cook, B (٢٠٢١) The Milan Urban Food Policy Pact monitoring framework: A practical handbook for implementation. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). https://openknowledge.fao.org/handle/٢٠٥٠٠.١٤٢٨٣/cb٤١٨١en

٦. Cook, B (٢٠٢٥) The Milan Urban Food Policy Pact and climate action: Integrating mitigation and adaptation into urban food policies. Prepared for the Milan Urban Food Policy Pact, with RUAF. https://www.milanurbanfoodpolicypact.org/wp-content/uploads/٢٠٢٥/١١/Integrating-Mitigation-and-Adaptation-into-Urban-Food-Policies.pdf

تحويل أسطح المباني إلى مساحات منتجة: الزراعة الحضرية وتعزيز سبل العيش في المدن العربية



شريف حسني

يتقلد منصب الرئيس التنفيذي لشركة مشكاة الدولية الزراعية في المملكة العربية السعودية، حيث يقود جهود تعزيز الأمن الغذائي من خلال توظيف تقنيات زراعية مبتكرة، تشمل البيوت الزجاجية عالية التقنية والزراعة العمودية. أسس عام ٢٠١١م شركة «شادوف للمزارع الحضرية»، التي أصبحت من الشركات الرائدة في الشرق الأوسط في مجالات الزراعة فوق أسطح المباني، والحدائق العمودية، والأسطح الخضراء، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارتها. ويتمتع شريف بخبرة تزيد على ١٨ عاماً في إدارة المنتجات وتطوير الأعمال في قطاع الأغذية، كما شغل سابقاً منصب المدير الإداري لشبكة (ريو تينتو ألكان) الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهو زميل في برنامج «سينيرجوس»، وقائد عالمي معترف به في مجال الاستدامة، فضلاً عن كونه مدرباً خبيراً ومبتكراً اجتماعياً ومتحدثاً دائماً في مجالات الاستدامة وريادة الأعمال والزراعة الحضرية.

تواجه المدن العربية ضغوطاً متزايدة لتحسين جودة مساحاتها الحضرية المحدودة، وتعزيز الأمن الغذائي، وتوفير فرص لكسب العيش. وتُعد الزراعة على أسطح المباني أحد الحلول لهذه التحديات؛ إذ تحوّل الأسطح المهملة إلى مساحات نافعة تسهم في تحسين البيئة ودعم المجتمعات. ومع ذلك، ولكي تظل هذه المزايا مستدامة، ينبغي أن تكون المبادرات مجدية اقتصادياً وملائمة للبيئة المحلية.

تأسست شركة "شادوف" (Schaduf) في القاهرة في مارس ٢٠١١م، بهدف دمج الأهداف الاجتماعية والبيئية مع الإنتاج الغذائي الحضري. وقد استوحت الشركة اسمها من "الشادوف"؛ تلك الأداة المصرية القديمة التي كانت تُستخدم لرفع مياه النيل لأغراض الري. ويمكن للمجتمعات العربية، التي تتطلع إلى ترسيخ الزراعة الحضرية كجزء طويل الأمد من حياة المدينة، الاستفادة من خبرة هذه الشركة التي تمتد لخمسة عشر عاماً.

ما نموذج العمل الذي تودون اتباعه؟

لم نكن أول من أدخل زراعة الغذاء إلى القاهرة؛ فقد سبق لوزارة الزراعة أن طوّرت نظاماً زراعياً ملائماً لأسطح المباني في المدينة. لكن ابتكارنا الحقيقي تمثّل في تطوير «نموذج العمل»؛ إذ استلهمنا أفكاراً من «اقتصاد المهام» (Gig Economy)، وقدمنا للأسر ذات الدخل المحدود مزارع على

أسطح منازلها من خلال قروض متناهية الصغر، إلى جانب توفير التدريب اللازم لها. ثم كنا نشتري المحاصيل التي تنتجها تلك الأسر ونعيد بيعها في الأسواق المحلية. وفي المقابل، كانت الأسر تحتفظ بجزء من المحصول للاستهلاك المنزلي، وتستخدم عائدات بيع الجزء المتبقي في سداد القرض. وقد خضع هذا النموذج لسلسلة من التعديلات والتطويرات، حتى توصلنا إلى صيغة تحقق المنفعة لجميع الأطراف المعنية.

التقنية ذات الحجم المناسب وغير المعقدة

كانت الخيارات التقنية المتاحة متعددة، لكن التحدي الحقيقي تمثّل في تحديد الخيار الأنسب. بدأنا بتجربة نظام الاستزراع النباتي والسمكي، الذي بدا خياراً مثالياً لقدرته على إنتاج البروتين والخضروات معاً. غير أن التطبيق العملي كشف عن صعوبة تحقيق التوازن بين الأسماك والنباتات ضمن نظام واحد، وهو ما شكّل تحدياً كبيراً للأشخاص الذين يفتقرون إلى الخبرة الزراعية. لذلك، انتقلنا سريعاً إلى نظام الزراعة المائية، مع اعتماد أساليب عضوية معتمدة لمكافحة الآفات.

ونظراً إلى أن التقنية ترتبط دائماً بتكاليف، كان علينا تحديد المستوى التقني الأكثر ملاءمة. ففي البداية، استخدمنا أحواضاً زراعية مصنوعة من خشب عالي الجودة، لكننا أدركنا لاحقاً أن الخشب مادة نادرة ومرتفعة التكلفة في منطقتنا. لذا، استبدلناه ببطانات بلاستيكية وطوب وأنابيب مصنوعة من مادة الـ(بي في سي)، ما أتاح لنا ابتكار نظام للزراعة فوق الأسطح يُعد، على الأرجح، الأقل تكلفة على مستوى العالم. ومع ذلك، اتسم هذا النظام بصعوبة التشغيل والحاجة إلى بذل مجهود بدني كبير. وبعد سلسلة من التعديلات والتحسينات، توصلنا أخيراً إلى تصميمنا الحالي، وهو وحدة زراعية فوق الأسطح تعتمد على نظام البيوت الشبكية، وتتميز بدرجة عالية من الأتمتة الجزئية.

تعتمد جميع النظم الزراعية الحديثة على مستوى معين من الأتمتة، غير أن تكلفتها كانت مرتفعة للغاية بالنسبة للمزارع الصغيرة. ومن هنا برز التحدي: كيف يمكن دمج الأتمتة في أنظمتنا البسيطة المقامة على أسطح المنازل؟ وكانت الإجابة: (علينا ابتكارها بأنفسنا). بدأت بعد ذلك سنوات من التطوير، استهللناها باستخدام وحدات تحكم ومستشعرات بسيطة من نوع أردوينو (Arduino) وفي نهاية المطاف، تمكّنا من تطوير نظام خاص بنا للري والتسميد المؤتمتين، إلى جانب مستشعرات مستقلة تعمل بالطاقة الشمسية، لقياس درجات الحرارة والرطوبة ومستوى رطوبة التربة. ويُعدّ تصغير حجم التقنية مجال قائم بذاته؛ إذ ينبغي أن تتناسب التقنية مع احتياجات مستخدميها، وأن تستند إلى المعارف المحلية، وأن تكون تكلفتها في متناول الأُسر.

الأثر الاجتماعي والبيئي وخلق فرص العمل

لا تقتصر عوائد الزراعة فوق أسطح المباني على إنتاج المحاصيل فحسب؛ فهي تسهم أيضاً في إضفاء مساحات خضراء على المدن المكتظة، وتوفير محاصيل طازجة خالية من المبيدات، وتعزيز وعي السكان بمصادر غذائهم. كما تشجع على تعزيز الروابط الأُسرية وجمع أفراد العائلة حول نشاط مشترك. وفي منطقة حلوان، نفذنا، بالتعاون مع مؤسسة دروسوس مشروعاً لإنشاء ٥٠٠ مزرعة فوق الأسطح خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١م، وتدريب ٨٥٠ أُسرة. ولم تقتصر الفوائد على الأُسر وحدها، بل امتدت لتشمل المباني أيضاً؛ إذ لاحظنا انخفاضاً ملموساً في احتياجات التبريد للشقق الواقعة في الطوابق العليا أسفل هذه المزارع، مما يوفر حلاً جزئياً للحد من ظاهرة الجزر الحرارية الحضرية. وعلى صعيد فرص العمل، يتيح هذا النشاط فرصاً مناسبة للأمهات اللواتي يقضين معظم وقتهن في المنزل، وكذلك لكبار السن؛ إذ لا يتطلب مجهوداً بدنياً شاقاً، ويمكن ممارسته بسهولة وراحة من داخل المنزل. وقد أظهرت تجربتنا على مر السنين أن النساء كنّ الأكثر تفانياً والتزاماً في العمل الزراعي.

" لا تقتصر عوائد الزراعة فوق أسطح المباني على إنتاج المحاصيل فحسب؛ فهي تسهم أيضاً في إضفاء مساحات خضراء على المدن المكتظة، وتوفير محاصيل طازجة خالية من المبيدات، وتعزيز وعي السكان بمصادر غذائهم."

الشراكات: نموذج المثلث

لا يمكن لأي جهة أن تنجح في العمل بمفردها؛ لذلك، استند كل مشروع من مشاريعنا إلى نموذج (المثلث)، الذي يقوم على تكامل أدوار ثلاثة أطراف، حيث تتولى المنظمات غير الحكومية المحلية مسؤولية التواصل والتنسيق، واختيار السكان المستفيدين، وتوفير أماكن التدريب، أما القطاع الخاص، وهو الدور الذي نضطلع به، فيتولى توفير التقنية والجوانب التشغيلية، وفي المقابل، تتكفل الجهات الحكومية وشبه الحكومية والجهات المانحة بتوفير التمويل اللازم. وفي مشروع (عزبة النصر)، على سبيل المثال، قدمت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) التمويل الأولي، بالتعاون مع وحدة التطوير الحضري في الحي. ويتمحور هذا النموذج في جوهره حول المزارع نفسه، الذي يتطلب نجاح التجربة أن يمتلك القدرة والرغبة معاً في ممارسة العمل الزراعي.

إيجاد أسواق لتصريف المنتجات

لا تكفي التقنية وحدها لضمان نجاح أي مبادرة؛ إذ ينبغي للمزارع، قبل زراعة البذرة الأولى، أن يعرف أين سيبيع محاصيله وبأي سعر. وتتمثل الميزة الأساسية للزراعة الحضرية في قربها من الأسواق؛ لذلك، كان من الضروري إنشاء تجمعات من المزارعين في مناطق متقاربة، بما يتيح تجميع محاصيلهم ونقلها إلى المتاجر. وبصفتي الرئيس التنفيذي لشركة مشكاة في المملكة العربية السعودية اليوم، أحرص على تطبيق المبادئ ذاتها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمحاصيل التي ستُزرع، والتقنيات المتاحة لزراعتها، أو تلك التي تتطلب التكييف لتلائم هذا الغرض.

الأمن الغذائي: طرح واقعي

هل تستطيع الزراعة الحضرية تحقيق الأمن الغذائي بمفردها؟ الإجابة هي لا. فقد يضم طبق السلطة الواحد مكونات قادمة من ثلاث أو أربع قارات، أُنتج كل منها على نطاق صناعي في المواقع التي تنخفض فيها تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوياتها. فالزراعة التجارية تقوم أساساً على مبدأ (وفورات الحجم لتحقيق الجدوى الاقتصادية). ومع ذلك، يمكن للكثيرين منافسة الاحتكارات في الأسواق التي يولي فيها المستهلكون أهمية خاصة للنكهة وطراوة المنتج والقوام المقرمش، فضلاً عن معرفة كيفية زراعة غذائهم. وفي المقابل، تُنتج المحاصيل المخصصة للأسواق العالمية وفق معايير تضمن جاذبية مظهرها، وتُحصد قبل اكتمال نضجها حتى تتمكن من تحمل النقل لمسافات قد تصل إلى آلاف الأميال. ومع تزايد الضغوط الاقتصادية وتصاعد الشكوك بشأن جودة الغذاء ومصدره، سيتجه مزيد من الناس إلى زراعة جزء من احتياجاتهم الغذائية بأنفسهم، شريطة أن تكون الحلول عملية وقادرة على تحقيق نتائج ملموسة. ومن بين هذه الحلول المزرعة المنزلية الحضرية، وهي نموذج لا يستهدف البيع التجاري، بل يهدف إلى توفير كمية جيدة من الغذاء لتلبية احتياجات الأُسرة.

القيادة والاتباع

التقنيات اللازمة متاحة بالفعل، وما تحتاج إليه المدن العربية اليوم هو قادة شباب مستعدون لتولي زمام المبادرة والابتكار، إلى جانب مجتمعات وشركات وبلديات لديها الاستعداد لدعمهم والسير على خطاهم. ومن خلال هذا التكامل، يمكن للزراعة الحضرية أن تنتقل إلى مرحلة جديدة من النجاح.

الأدلة الإرشادية للزراعة الحضرية والنظم الغذائية

تولي المدن اهتماماً متزايداً بالغذاء بوصفه أولوية في التخطيط الحضري والحوكمة. إذ تؤثر طرق إنتاج الغذاء ونقله وبيعه واستهلاكه واسترداده مباشرةً في الصحة العامة، وسبل العيش المحلية، والاستدامة البيئية، والمرونة أمام الصدمات الاقتصادية والمناخية. ويدفع النمو الحضري المتسارع، والضغوط على موارد الأرض والمياه، واضطرابات سلاسل التوريد، وتفاوت فرص الحصول على أغذية صحية، وتزايد هدر الطعام، البلديات إلى تجاوز المبادرات الفردية المحدودة، والتعامل مع النظام الغذائي بوصفه منظومة متكاملة.

يستعرض هذا العدد من نشرة مدننا الدورية أربع مجموعات من الأدلة الارشادية التي طورتها منظمات دولية وشبكات مدن، وتتناول تخطيط النظم الغذائية على مستوى المدينة والإقليم، والاقتصاد الدائري واسترداد الموارد، وأسواق الغذاء الحضرية، وتهيئة بيئات غذائية صحية وآمنة. وتتيح هذه الأدوات للبلديات اتباع نهج عملي لتقييم الظروف المحلية، وتنسيق جهود الأطراف المعنية، وتحديد الأولويات، وترجمة أهداف النظام الغذائي إلى سياسات واستثمارات وإجراءات تتناسب مع السياق المحلي.

١

الدليل ١:
نحو نظم غذائية مستدامة ومرنة للمدن وأقاليمها: دليل التقييم والتخطيط

٢

الدليل ٢:
دليل ممارسي المدن: نظم الغذاء الدائرية

٣

الدليل ٣:
أسواق "سيتي فود" للمنظومات الحضرية الصحية والمرنة

٤

الدليل ٤:
دعم النظم الغذائية الصحية والأغذية والآمنة في البيئات الغذائية الحضرية

دليل ١:

[نحو نظم غذائية مستدامة ومرنة للمدن وأقاليمها: دليل التقييم والتخطيط]

يساعد هذا الدليل، الذي طورته منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بالشركة مع «RUAF»، الحكومات المحلية، على فهم كيفية عمل النظم الغذائية في المدن والمناطق الريفية وشبه الحضرية المحيطة بها وتقييمها. وتربط بين مختلف مكونات هذه النظم، من الإنتاج والتوزيع إلى الاستهلاك وإدارة النفايات والحوكمة، ضمن إطار إقليمي متكامل، بما يساعد المدن على استكشاف أوجه الترابط، وتحديد مواطن الضعف، ورصد فرص التنسيق والعمل المشترك.

وتمر المنهجية بخمس مراحل مترابطة: البدء، وتحديد النظام الغذائي للمدينة وإقليمها، وإجراء المسح السريع، وتنفيذ التقييم المتعمق، وتخطيط الإجراءات. وتجمع هذه المراحل بين إشراك الأطراف المعنية، ورسم خرائط المساحات وتدفقات الغذاء، وجمع البيانات، وتطبيق مؤشرات الاستدامة والقدرة على الصمود، وتحليل المخاطر، والتخطيط التشاركي. وتدعمها مجموعة من الأدوات الإلكترونية التي تضم نماذج عمل، ومواد تدريبية، وإرشادات فنية، وأمثلة تطبيقية من المدن المشاركة.

ويمكن للمدن توظيف هذا المورد لتكوين قاعدة أدلة تدعم اتخاذ القرارات، وتحديد التدخلات الأكثر أولوية، وتوثيق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وتعزيزها، وصياغة استراتيجية مشتركة للنظام الغذائي. ويتيح التصميم المعياري للمنهجية لكل مدينة تكييف خطوات العمل بما يتناسب مع البيانات المتاحة، وقدراتها المؤسسية، وأولوياتها المحلية.

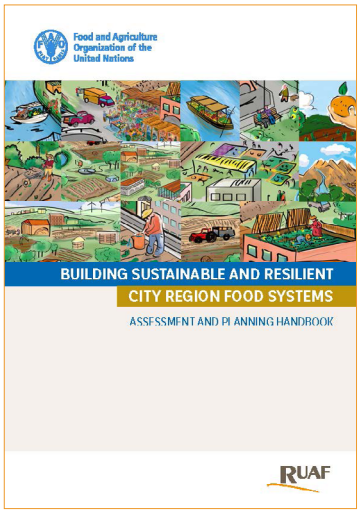

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو- FAO)، ٢٠٢٣©

https://openknowledge.fao.org/server/api/core/-a9a3-43d9-bitstreams/ede3abbf-b6763af04ee32bff/content

---

دليل ٢:

[دليل ممارسي المدن: نظم الغذاء الدائرية]

يقدّم هذا الدليل الصادر عن الحكومات المحلية من أجل الاستدامة (ICLEI) منهجاً عملياً يساعد الحكومات المحلية على تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في مختلف مراحل سلسلة القيمة الغذائية. وبدلاًالنظر إلى هدر الغذاء بوصفه مشكلة مستقلة تُعالج في نهاية سلسلة الإمداد، يوضح الدليل كيف يمكن للمدن الحد من الهدر، وإطالة مدة الانتفاع بالغذاء والموارد، واستعادة حيوية النظم الطبيعية، وتعزيز التكامل بين السياسات المتعلقة بالغذاء، والمياه، والطاقة، واستعمالات الأراضي.

ويتألف الدليل من ثلاث خطوات عملية: تقييم نظام الغذاء المحلي وتحديد الجهات المعنية به؛ وتحديد التدخلات الدائرية وترتيبها حسب الأولوية؛ واختيار الأدوات المؤسسية اللازمة لدعم التنفيذ. ويستند «إطار عمل المدن الدائري (Circular City Actions Framework)، بما يتيحه من أدوات مؤسسية، إلى أمثلة تطبيقية من حكومات محلية حول العالم. وتشمل الإجراءات المقترحة اعتماد المشتريات العامة المستدامة، وتقليص سلاسل التوريد، وإعادة توزيع الغذاء، وجمع النفايات العضوية، والتسميد العضوي، والزراعة التجديدية، واستعادة المغذيات.

وتبرز أهمية هذا الدليل للبلديات التي تتوزع فيها المسؤوليات بين إدارات متعددة؛ إذ يوفر إطاراً مشتركاً يجمع فرق العمل المعنية بالغذاء، والنفايات، والمناخ، والمياه، والتخطيط، والتنمية الاقتصادية، ويساعدها على تنسيق أولوياتها وصياغة استراتيجية متكاملة لنظام غذائي دائري.

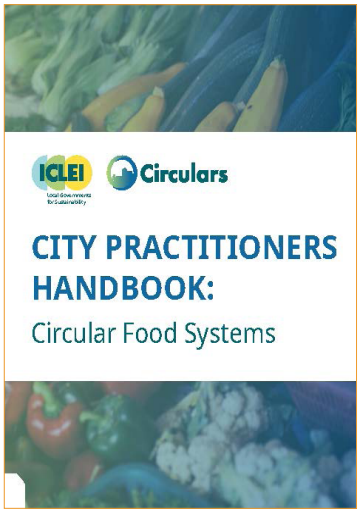

الحكومات المحلية من أجل الاستدامة (ICLEI)، ٢٠٢١©

https://circulars.iclei.org/wp-content/ICLEI-Circulars-City-/09/2023/uploads Practitioners-Handbook-Food.pdf

دليل ٣:
أسواق "سيتي فود" للمنظومات الحضرية الصحية والمرنة

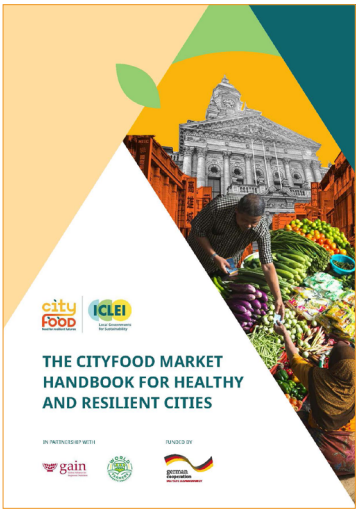

الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، والتحالف العالمي لتحسين التغذية (GAIN)، والتحالف العالمي لأسواق المزارعين، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ©٢٠٢٥

https://www.gainhealth.org/resources/reports-and-publications/cityfood-market-handbook-healthy-and-resilient-cities

يؤكد دليل أسواق "سيتي فود" أهمية أسواق الغذاء بوصفها بنية تحتية حضرية أساسية تربط المنتجين والتجار والباعة بالمستهلكين. ويوجه الدليل الحكومات المحلية إلى تطوير هذه الأسواق وتعزيز دورها، ليس باعتبارها مجرد مساحات تجارية، بل منصات حيوية تضمن الوصول إلى الغذاء، وتدعم سبل العيش، وتُحسّن الصحة العامة، وتُعزز مرونة سلاسل الإمداد

ويرتكز إطار عمل الأسواق الوارد في الدليل على أربعة محاور، هي: السياسات والحوكمة، والبنية التحتية للأسواق، والتمويل والحوافز، وبناء القدرات والتوعية. واستناداً إلى ١٦ دراسة حالة لمدن مختلفة، يطرح الدليل إجراءات عملية لإدماج الأسواق في التخطيط الحضري، وتطوير بنيتها التحتية المادية والرقمية، وتعزيز ممارسات النظافة وسلامة الغذاء، ودعم الباعة، والحد من الهدر، وتحسين الروابط بين المنتجين والمستهلكين في المدن.

ويمكن للمدن التي تعتمد على أسواق الجملة، والأسواق التقليدية، والبيع في الشوارع، لتلبية الاحتياجات الغذائية اليومية، الاستفادة من هذا الدليل لتطوير شبكاتها الغذائية وتعزيز كفاءتها. كما يوفر توجيهات لتطوير الأسواق، ومساندة الباعة، وتحسين مرافق التبريد والخدمات اللوجستية، وتوسيع نطاق الوصول الشامل إلى أغذية آمنة، وطازجة، ومغذية.

دليل ٤:
دعم النظم الغذائية الصحية والأغذية والآمنة في البيئات الغذائية الحضرية



منظمة الصحة العالمية (WHO) ©٢٠٢٦

https://iris.who.int/server/api/core/-473a-aa62-1866-76922527/bitstreams0e05dcc0139d/content

توضح توجيهات منظمة الصحة العالمية كيف يؤثر التخطيط البلدي، واللوائح التنظيمية، والمشتريات، وتقديم الخدمات في توافر الغذاء في المدن وتكلفته وسلامته. كما تربط بين التحولات في الأنماط الغذائية الحضرية، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتجارة التجزئة الغذائية، وخدمات التوصيل الرقمية، والانتشار المتزايد للأغذية فائقة المعالجة، وبين القضايا الأوسع المرتبطة بالتغذية وسلامة الغذاء والصحة العامة.

ويستعرض الدليل الخيارات المؤسسية المتاحة للحكومات المحلية، بما يشمل شراء الأغذية الصحية للمؤسسات العامة، وتخطيط استخدام الأراضي وتقسيم المناطق، وتقييد تسويق الأغذية الضارة، ووضع ملصقات توضح القيمة الغذائية وسلامة الأغذية، وتدريب العاملين في قطاع الأغذية، واتخاذ تدابير تُيسّر الوصول إلى الأغذية الطازجة والمغذية. ويولي الدليل اهتماماً خاصاً بالأغذية المقدمة أو المباعة في المؤسسات العامة، وبكيفية توظيف صلاحيات التخطيط لتشكيل بيئات غذائية صحية على مستوى الأحياء.

وتتمثل القيمة الأساسية لهذا الدليل في اعتماده منظوراً واضحاً للصحة العامة في إدارة النظم الغذائية الحضرية. فهو يساعد البلديات على التكامل بين التخطيط والأسواق والمشتريات والتفتيش وضمان العدالة في الوصول على مستوى الأحياء، بما يسهم في تهيئة بيئات غذائية حضرية أكثر صحة وأماناً.

حراك المدن



مزرعة عمودية، الرياض، المملكة العربية السعودية
©٢٠٢٦ مورق للزراعة المتخصصة × مجموعة YesHealth

نماذج من الرياض والقاهرة ورام الله

نحو غذاء مستدام في المدن: الزراعة العمودية وفوق الأسطح

في العديد من المدن العربية، حلّت المساكن والطرق والمنشآت الصناعية محل الأراضي التي كانت تُستغل سابقاً في إنتاج الغذاء. ومع إنحسار المساحات الزراعية المحيطة بالمدن وشح المياه، تنقل المنتجات الزراعية الطازجة غالبًا من مسافات بعيدة، أو تُستورد قبل وصولها إلى موائد السكان. ومع ذلك، تزخر المدن بمساحات غير مستغلة، من أسطح المباني إلى الأراضي الصناعية، يمكن تحويلها إلى مواقع منتجة. وتقدم الرياض والقاهرة ورام الله ثلاثة نماذج لإعادة إنتاج الغذاء إلى المدينة، وهي: مزرعة عمودية آلية واسعة النطاق في منطقة صناعية، وأنظمة زراعة مائية منخفضة التكلفة فوق أسطح المباني في حي محدود الدخل، وبيوت زجاجية (دفيئات) على أسطح المباني في مخيم للاجئين تتسم بكفاءة استهلاك المياه..

تقدم الرياض نموذجاً للإنتاج الغذائي الحضري على نطاق تجاري. ففي ديسمبر ٢٠٢٢م، انطلق مشروع «الرياض للزراعة العمودية الداخلية»، الذي يُعد أكبر مزرعة عمودية آلية داخلية في المملكة العربية السعودية، والأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وينفذ المشروع، تحت اسم «شركة المزارع العمودية» (Vertical Farms Company)،

كمشروع مشترك بين شركة «مورق» (Mowreq) السعودية المتخصصة في الزراعة ومجموعة «يس هيلث» (YesHealth) التايوانية. ويقع المبنى، الذي يبلغ ارتفاعه ١٥ متراً، في المنطقة الصناعية الثانية بالرياض، على مساحة بناء تبلغ ٤٥٠٠ متر مربع. وتوفر طبقات الزراعة التسع عشرة داخله مساحة زراعية إجمالية تبلغ ٢٠ ألف متر مربع، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٢٠٠ كيلوغرام من الخضروات الورقية يومياً. ويحظى المشروع بتمويل من صندوق التنمية الزراعية السعودي، ويندرج ضمن مستهدفات «رؤية المملكة ٢٠٣٠».

تُنفذ عمليات الزراعة آلياً، من البذر إلى الحصاد، في بيئة خاضعة للضبط الكامل. ويضم المبنى أيضاً مركزاً للتجارب، ومناطق للعرض، ومساحات لتناول الطعام، مع توقع استقبال أكثر من ١٠٠ زائر يومياً للتعرف على تقنيات الزراعة الداخلية. وفي يناير ٢٠٢٦، أعلنت الشركة أن إنتاجها اليومي بلغ نحو طنين، وأنها تورد منتجاتها إلى كبار تجار التجزئة، في سوق كانت الواردات تغطي سابقاً ما يُقدّر بنحو ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من احتياجاته المحلية من هذه المنتجات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تستند إلى بيانات الشركة نفسها، وليست حصيلة تقييمات مستقلة. ويقود القطاع الخاص هذا المشروع بدعم وتمويل وطنيين.

أما القاهرة، فتقدم نموذجاً يرتكز على المشاركة المجتمعية. فمنطقة حلوان، الواقعة جنوب القاهرة، وهي عبارة عن حي مكتظ بالسكان من ذوي الدخل المحدود، ويعاني نقصاً حاداً في المساحات الخضراء. وفي عام ٢٠١٨م، أطلقت المؤسسة الاجتماعية «شادوف» (Schaduf) مشروعاً للزراعة فوق أسطح المنازل في المنطقة، بتمويل من «مؤسسة دروسوس» (Drosos Foundation) السويسرية غطى نحو ٩٥٪ من تكاليفه. واستند المشروع إلى تجربة سابقة نُفذت بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، واستخدمت الزراعة فوق الأسطح وسيلةً لتبريد المباني في المناطق العشوائية. وبحلول عام ٢٠٢١م، أنشأ المشروع ٥٠٠ وحدة للزراعة المائية (هيدروبونيك) فوق الأسطح، ودرّب ٨٥٠ أسرة.

تتميز الزراعة المائية باستهلاكها المحدود للمياه، كما تلائم الهياكل الخفيفة التي تُقام فوق أسطح المنازل. فقد حصلت كل أسرة مشاركة على وحدتين تضمان معاً نحو ٤٢٠ نبتة. وبلغت تكلفة الوحدة الواحدة نحو ٧٠٠ دولار أمريكي، لم تتحمل الأسرة منها سوى نحو ٢٠ دولاراً. وتزرع الأسر أساساًنباتات كالملوخية وغيرهما من الخضرواتالورقية كالخس، وتحصد محاصيلها مرتين شهرياً تقريباً، كما تلقت دعماً للاستفادة من برامج التمويلالتي تقدم قروض صغيرة. وفي المرحلة الثانية، الممتدة من عام ٢٠٢٣م إلى ٢٠٢٦م، أُسند دور محوري إلى النساء، مع مساعدة الأسر على تسويق فائض إنتاجها، إلى جانب منتجات ذات قيمة مضافة، مثل الخضروات المجففة.

أما رام الله، فتواجه تحديات من نوع آخر. ففي الضفة الغربية،



حديقة على سطح أحد المباني، القاهرة
©٢٠١٥ شجرة، منصة المبادرات الحضرية

تسهم محدودية الأراضي وشح المياه والفقر في استمرار انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في مخيمات اللاجئين المكتظة التي تفتقر إلى الأراضي الزراعية. ومنذ عام ٢٠٢١م، تعمل منظمة «أنيرا» (Anera - مؤسسة المعونة الأمريكية للاجئي الشرق الأدنى) على إنشاء حدائق فوق أسطح المنازل في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستخدام تقنيات موفرة للمياه تساعد الأسر الأكثر احتياجاً على زراعة المحاصيل الموسمية وتحقيق دخل من بيع فائض إنتاجها. وتفيد المنظمة بوجود ١٠٢ حديقة فوق الأسطح في فلسطين، تضم ٥٧ من البيوت الزجاجية الزراعية في قطاع غزة وخمسة أخرى في مخيم الجلزون للاجئين برام الله، وذلك في إطار برنامج أوسع يستهدف إنشاء أكثر من ١٠٠٠ حديقة في فلسطين ولبنان والأردن.

ويتولى خبراء «أنيرا» اختيار الأسر المستفيدة وتقييم أسطح المنازل، ثم إنشاء بيوت زجاجية زراعية مصممة وفق المساحات المتاحة، وتركيبأحواض زراعية ذاتية الري تعتمد تقنية «الري بالفتائل» (wicking beds)، التي تتيح للنباتات امتصاص المياه من خزان مخصص عبر الفتائل، بما يحد من هدر المياه. ويعقب ذلك تقديم التدريب والدعم الفني للأسر. وتتجاوز تكلفة الحديقة الواحدة ٣٠٠٠ دولار أمريكي، وتُغطى بالكامل من التبرعات. ووفقاً للمنظمة، ينتج بعض هذه الحدائق ما يصل إلى طنين من الخضروات سنوياً، فيما ارتفع دخل الأسر التي تبيع فائض محاصيلها بنسبة ٢١٪. وتتولى منظمة غير حكومية قيادة هذه المبادرة.

وتكشف الحالات الثلاث مجتمعةً عن تنوع نماذج إنتاج الغذاء في المدن. فالرياض توضح كيف يمكن للزراعة في في البيئات المتحكم بها أن تمد أسواق المدن بالغذاء على نطاق واسع، فيما تبرز القاهرة قدرة التكنولوجيا منخفضة التكلفة والتدريب وتقاسم التكاليف على تحويل أسطح المنازل المهملة إلى مزارع منزلية. أما رام الله، فتوضح كيف يمكن للبيوت الزجاجية الموفرة للمياه تعزيز الأمن الغذائي للأسر الأكثر ضعفاً. وبالنسبة إلى المدن، يتمثل الدرس في أن الزراعة الحضرية تتوسع بوتيرة أسرع عندما تهيئ السلطات المحلية الظروف الملائمة، من خلال لوائح بناء تتيح إنشاء منشآت آمنة على الأسطح، وتخطيط عمراني يعترف بالمزارع الحضرية، وتوفير المياه والطاقة، وربط الإنتاج بالأسواق والمشتريات العامة.



حديقة على السطح، مخيم الجلزون للاجئين، فلسطين
©٢٠٢٣ أنيرا



السوق المركزي في إربد، الأردن
©٢٠٢٦ رؤيا الإخباري

نماذج ملهمة من إربد وأم صلال والدار البيضاء

أسواق الجملة والإمداد الغذائي في المدن

تمر معظم الأغذية التي تستهلكها المدن عبر ساحات الأسواق قبل أن تصل إلى المطابخ. ففي هذه الأسواق، تُفرَّغ الفواكه والخضروات، وتُوزن، وتُسعَّر، وغالباً ما تُباع بالمزاد، قبل توزيعها على متاجر الأحياء. وعلى الرغم من دورها المحوري في تحديد الأسعار، وحجم الفاقد من المنتجات الزراعية، وفرص وصول صغار المنتجين إلى المشترين، نادراً ما تحظى أسواق الجملة بمكانة بارزة في سياسات الغذاء. كما أنها من المواقع القليلة التي تتيح للمدن التحقق من سلامة الأغذية التي يستهلكها السكان. وتقدم إربد وأم صلال والدار البيضاء ثلاثة نماذج مختلفة لإدارة هذه الأسواق، وهي: بلدية تعيد بناء أسواقها، ومجمع أسواق على المستوى الوطني، ومدينة تعهدت بإدارة أسواقها إلى شركة مملوكة لها.

يتجلى الدور المباشر للبلدية بوضوح في إربد، حيث تعمل «بلدية إربد الكبرى» على مسارين متوازيين. ففي وسط المدينة، هُدم مبنى سوق الخضار القديم، ما ترك التجار بلا أماكن لممارسة أعمالهم لسنوات. وفي أبريل ٢٠٢٦م، كشفت البلدية عن المخططات النهائية لسوق جديد يضم ٦١ وحدة تجارية، بما يتيح لجميع المستأجرين السابقين العودة بإيجارات ميسرة. وقد موّلت البلدية المشروع بالكامل من ميزانيتها، دون اللجوء إلى قروض خارجية، انطلاقاً من اعتباره خدمة عامة لا فرصة استثمارية. ويندرج المشروع ضمن خطة أوسع لتجديد وسط إربد ومنطقة «تل إربد» التاريخية، والتي تتضمن توفير مواقف للسيارات، وتسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة، ونظام للتهوية الطبيعية. كما سيستعيد السوق اسمه التاريخي «ساحة الأفراح».

وعلى أطراف المدينة، تخطط البلدية لإنشاء سوق جملة إقليمي كبير، على مساحة ٣٠٠ دونم من أراضيها في منطقة «النعيمة»، التي اشترتها عام ٢٠١٩م، مستفيدةً من موقعها الاستراتيجي بين أربع محافظات وقربها من المعابر الحدودية. وفي يناير ٢٠٢٦م، طرحت البلدية المشروع للمنافسة بنظام الامتياز لمدة ٢٠ عاماً، يشمل التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة، على أن تنتقل ملكية السوق إلى البلدية عند انتهاء المدة. وتتضمن المخططات ساحات للتداول، ومرافق وسلسلة تبريد متكاملة، ومرافق للتفتيش وضبط الجودة، إلى جانب مساحات مخصصة لصغار المزارعين والمنتجين الموسميين لبيع منتجاتهم مباشرة. وقدرت الصحافة المحلية تكلفة المشروع بنحو ٢٢ مليون دينار أردني، فيما لا تزال نتائج المناقصة بانتظار الإعلان.

وفي قطر، يوجد بالفعل مركز مماثل، لكنه يخضع لإدارة وطنية. فقد افتُتح «سوق أم صلال المركزي» في أبريل ٢٠١٧م، بالتزامن مع نقل سوق السمك المركزي إليه من منطقة «أبو هامور». ويمتد السوق على مساحة ٦٩,٩٥٠ متراً مربعاً عند تقاطع طريقي «المجد» و«الشمال»، مع ارتباط مباشر بموانئ الوكرة والرويس والخور والدوحة. ويضم الموقع سوقاً للأسماك، وقاعة للمزادات، ومصنعاً للثلج، ومسلخاً، ومخازن مبردة، ومتاجر للخضروات والفواكه والتمور. كما خُصصت مناطق منفصلة لتفريغ البضائع وعرضها وبيعها، حفاظاً على سلامة الغذاء. وتتولى شركة «أسواق»، التابعة لشركة «حصاد الغذائية» المملوكة للدولة، إدارة هذا المرفق.

ولا تقتصر أهمية «سوق أم صلال» على دوره اللوجستي، بل تمتد إلى ارتباطه بالمزارع المحلية. ففي نوفمبر ٢٠٢١م، نقلت وزارة البلدية «ساحة المزروعة»، المخصصة لبيع منتجات المزارع القطرية، إلى السوق المركزي، ووقّعت اتفاقية مع شركة «حصاد الغذائية» لتسويق المنتجات الزراعية. وتواصل الساحات الموسمية والمهرجان الشتوي الإسهام في الترويج للمنتجات المحلية. ورغم أن «سوق أم صلال» يمثل منظومة وطنية لا مجرد مرفق بلدي، فإن أهميته للمدن العربية تكمن في جمع المزادات والتخزين المبرد والخدمات اللوجستية والمساحات المخصصة للمنتجين المحليين في موقع واحد خاضع للتنظيم.

أما الدار البيضاء، فتجمع تجربتها بين النموذجين السابقين. فسوق الجملة للخضروات والفواكه تابع للمدينة، التي عهدت عام ٢٠١٥م إلى شركة «الدار البيضاء للخدمات» (Casablanca Prestations)، وهي شركة تنمية محلية أنشأتها السلطات المحلية، بمسؤولية إدارته وتحديثه. ويستقبل السوق نحو نصف إجمالي البضائع المتداولة عبر أسواق الجملة في المغرب. وشملت الإصلاحات تطوير أنظمة الإدارة، وتركيب كاميرات المراقبة، وتنفيذ أعمال التجديد، وتنظيم عمليات الدخول. غير أن هذه الإجراءات أثارت اعتراضات، إذ أضرب تجار الجملة عام ٢٠١٦م احتجاجاً على رفع رسوم الدخول، وذلك قبيل إقرار المدينة برنامجاً للتطوير بقيمة ٣٠ مليون درهم للفترة من ٢٠١٦م إلى ٢٠١٨م.



سوق أم صلال المركزي، أم صلال، قطر
©٢٠٢٦ أسواق

وبعد مرور عقد، تتركز النتائج المحققة أساساً في مؤشرات الإيرادات وحجم التداول. ففي عام ٢٠٢٥م، بلغ حجم التداول في السوق ١,٧ مليون طن، وحققت الإيرادات ١٨٧ مليون درهم، بزيادة قدرها ٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤م، فيما دخلت السوق ٢٤٤,٧٠٦ شاحنات. وكان السوق قد أصبح بالفعل ثاني أكبر مصدر لإيرادات المدينة في عام ٢٠٢٤م. وفي عام ٢٠٢٥م، أضيفت غرفة تحكم تعمل على مدار الساعة، بينما تجري دراسة جدوى لإنشاء منصة متكاملة للمنتجات الغذائية الزراعية في منطقة «الخيايطة»، بهدف جمع أسواق الجملة للمنتجات الزراعية والأسماك والبيض والدواجن في موقع واحد.

وتُظهر هذه التجارب مجتمعةً أن أسواق الجملة تمثل إحدى أقوى أدوات السياسة الغذائية المتاحة للمدن، شريطة إدارتها بوصفها بنية تحتية عامة، لا مصدراً لتحصيل الريع. وتوضح إربد كيف يمكن للبلدية حماية سوق تقليدي، والاستعانة بنظام الامتياز لبناء سلاسل تبريد لا تستطيع تمويلها بمفردها. أما أم صلال، فتبرز أهمية الجمع بين المزادات ومعايير سلامة الغذاء والمنتجين المحليين في موقع واحد متصل بشبكة نقل جيدة. وتبين الدار البيضاء كيف يمكن للشركات المملوكة للمدينة تطوير إدارة الأسواق والارتقاء بها وفق أسس مهنية واحترافية.



سوق الجملة للفواكه والخضروات، الدار البيضاء، المغرب
©٢٠٢٥ هسبريس



مطبخ أكسس، بيروت، لبنان
©٢٠٢٤ هيئة الأمم المتحدة للمرأة/نور عبد الرضا

تجارب من بيروت وقابس

تعزيز النظم الغذائية المستدامة ودعم سوق العمل المحلي

غالباً ما يُقاس انعدام الأمن الغذائي في المدن العربية بمدى قدرة الأسر على شراء الغذاء، لكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالإقصاء من سوق العمل. وتواجه فئات، مثل النساء ذوات الإعاقة، والشباب الباحثين عن عمل، والعاملين في القطاع غير الرسمي، تحديات على كلا المستويين؛ إذ يعانون انخفاض الدخل أو عدم استقراره، فضلاً عن محدودية الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ. وتقدم تجربتا بيروت وقابس نهجين متكاملين لمواجهة هذه التحديات. ففي بيروت، يوفر «مطبخ مجتمعي» فرص عمل مدفوعة الأجر للنساء ذوات الإعاقة، لإعداد وجبات ساخنة للسكان الأكثر احتياجاً. أما في قابس، فيعمل برنامج وطني لتنمية المهارات على تأهيل النساء والشباب لشغل وظائف رسمية في قطاع الصناعات الغذائية الزراعية المتنامي.

انطلقت تجربة بيروت في خضم أزمة؛ فبعد انفجار مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠م، الذي فاقم الانهيار الاقتصادي ودفع بالفعل العديد من الأسر إلى انعدام الأمن الغذائي، بادرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) والاتحاد اللبناني للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية، في يونيو ٢٠٢٢م، إلى إنشاء «مطبخ الوصول» (Access Kitchen) بالقرب من منطقة مار مخايل. وكان أول مطبخ مجتمعي في لبنان تديره نساء من ذوات الإعاقة ويقدن أعماله. وأُطلق المشروع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبتمويل من النمسا،

بهدف توفير سبل عيش طارئة للفئات من ذوي الدخل المحدود في المنطقة المتضررة من الانفجار، قبل أن يحظى لاحقاً بدعم من اليابان وأستراليا. وصُمم المطبخ بما يراعي مختلف أنواع الإعاقة، ويجمع نساءً من أعمار وجنسيات متنوعة.

يقوم هذا النموذج على مبدأ «النقد مقابل العمل» ذي البعد الاجتماعي؛ إذ تحصل النساء على التدريب والأجر مقابل إعداد وجبات ساخنة وتوزيعها على الأسر المحرومة، كما يشاركن في جلسات توعوية بشأن حقوقهن وقوانين العمل. وفي عام ٢٠٢٣م، وفر المطبخ دخلاً لـ٥٨ امرأة، وأنتج ١٣٨ وجبة ساخنة يومياً لسكان المناطق المجاورة. وتشير تقارير لاحقة إلى توسع نطاق عملياته، حيث بلغ عدد النساء العاملات فيه ٤٠ امرأة، وارتفع إنتاجه إلى أكثر من ١٠٠٠ وجبة يومياً، وذلك قبل تصاعد الصراع في سبتمبر ٢٠٢٤م.

ومع تصاعد الأزمات، برزت أهمية المطبخ بوصفه بنية تحتية للاستجابة للطوارئ؛ إذ أعاد توجيه الوجبات إلى الأسر المقيمة في مراكز الإيواء الجماعي، ووسّع عملياته في أكتوبر ٢٠٢٤م، موزعاً أكثر من ٩٠٠٠ وجبة ساخنة باستخدام مكونات غذائية قدمها برنامج الأغذية العالمي. ومع استئناف الاضطرابات في مارس ٢٠٢٦م، توسع النموذج ليشمل ثلاثة مطابخ في بيروت وزحلة وصيدا، حيث كانت ١٤٠ امرأة من ذوات الإعاقة يُعددن أكثر من ٧٥٠ وجبة ساخنة يومياً، منها نحو ٣٥٠ وجبة في بيروت. واقتصر دور البلديات على مساهمات غير رسمية، تمثلت أساساً في المساعدة على الوصول إلى النساء المحتاجات؛ ما يجعل استدامة هذه المطابخ مرهونة باستمرار التمويل الخارجي.

أما في قابس، فتُعالج مسألة الإدماج من منظور الإنتاج والتوظيف. ففي مطلع عام ٢٠٢٤م، بلغ معدل البطالة في تونس ١٦,٢٪، وارتفع إلى ٢٢٪ بين النساء و٣٩,٢٪ بين الشباب، فيما وصلت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي إلى ٤٦٪. وعلى الرغم من أن قطاع الصناعات الغذائية الزراعية يوفر وظيفة واحدة من كل ست وظائف، فإن متوسط أعمار المزارعين يتجاوز ٥٠ عاماً، بينما تواجه الشركات الخاصة صعوبة في استقطاب فنيين مؤهلين. وفي هذا السياق، أُطلق عام ٢٠٢٣م مشروع «نيكسوس للمهارات وفرص العمل للشباب» (Nexus Skills and Jobs for Youth)، بتمويل قدره ٥ ملايين دولار أمريكي من البنك الدولي وهولندا، بهدف سد هذه الفجوة عبر مواءمة التدريب المهني الزراعي مع احتياجات أصحاب العمل، بالتعاون مع ثلاث وكالات وطنية.



تدريب على المهارات الزراعية، قابس، تونس
©٢٠٢٤ مشروع TRACE Nexus

وجاءت أولى الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قابس، حيث كانت إحدى الشركات المنتجة للطماطم الكرزية تتوسع وتخطط لتوظيف أكثر من ٤٥٠ عاملاً بعقود رسمية. وفي أوائل عام ٢٠٢٤م، طوّر المشروع خمس وحدات تدريبية للمهارات الناعمة، صُممت خصيصاً لتلبية احتياجات الشركة، كما درّب ١٧ مدرباً محلياً، تولى سبعة منهم لاحقاً تقديم الدورات التدريبية داخل موقع العمل. وبحلول منتصف عام ٢٠٢٤م، أتم ٢٩٤ متدرباً البرنامج والتحقوا بوظائف، بينهم ٢٧١ امرأة و٢٣ شاباً تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً. ثم توسع النهج ليشمل ثلاث شركات أخرى في قطاعي الصناعات الغذائية الزراعية وتجارة التجزئة. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٥م، أفاد البنك الدولي بأن المشروع تجاوز أهدافه، مساهماً في توفير ٩٥٠ فرصة عمل، وتطوير تسع وحدات تدريبية تشمل سلامة الأغذية وتصنيع التمور، وتجهيز ١١ مركزاً للتدريب، فضلاً عن إجراء مسح لأكثر من ٦٠٠ مؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية الزراعية لتحديد احتياجاتها من المهارات. وقد أعلن البرنامج هذه النتائج، ومن المقرر إجراء استطلاعات لقياس جودة الوظائف ومدى استبقائها قبل إغلاق المشروع في عام ٢٠٢٦م. ومع ذلك، تظل صلته بالأمن الغذائي غير مباشرة، إذ يعتمد تأثيره على تحسين الدخل، لا على التدخل في النظام الغذائي نفسه.

وتوضح التجربتان أن النظم الغذائية يمكن أن تفتح مسارات مباشرة نحو الإدماج الاجتماعي. فبيروت تبرز كيف يمكن لمطبخ مجتمعي توفير فرص عمل مدفوعة الأجر لأشخاص غالباً ما يُستبعدون من سوق العمل، بالتوازي مع إطعام السكانمن ذوي الدخل المحدود، فضلاً عن قدرته على التحول سريعاً إلى أداة للاستجابة للطوارئ. أما قابس، فتوضح كيف يمكن لمواءمة التدريب مع احتياجات أصحاب العمل مساعدة النساء والشباب على الالتحاق بوظائف رسمية في قطاع الصناعات الغذائية الزراعية. ولا تتولى البلديات إدارة أي من التجربتين، كما تعتمد كلتاهما على التمويل الخارجي. وبالنسبة إلى المدن العربية، يتمثل الدرس في قدرة السلطات المحلية على الإسهام في استدامة هذه النماذج، من خلال تخصيص مساحات للمطابخ في المباني العامة، وربط المطابخ المجتمعية ببرامج الوجبات المدرسية والملاجئ وخطط الطوارئ، والتعاون مع مراكز التدريب وشركات الأغذية المحلية لربط الباحثين عن عمل بفرص التوظيف القريبة.



منشأة معالجة النفايات العضوية، الإمارات العربية المتحدة
©٢٠٢٦ UA.NEWS

عجمان والدوحة ومسقط

إعادة تدوير النفايات العضوية نحو اقتصاد دائري للنظم الغذائية

في معظم المدن العربية، تمثل المواد العضوية، التي تتكون أساساً من بقايا الطعام، ما بين نصف وثلثي النفايات الصلبة البلدية. وغالباً ما ينتهي المطاف بالأغذية المهملة، ومخلفات المطابخ، وفضلات الأسواق في مكبات النفايات، حيث تطلق غاز الميثان، فيما تُهدر عناصرها الغذائية التي تحتاج إليها التربة بشدة. ويُعد استرداد هذه المواد من أكثر السبل العملية لربط إدارة النفايات بالأمن الغذائي والعمل المناخي في المدن. وتقدم عجمان والدوحة ومسقط ثلاثة نماذج مختلفة لمعالجة هذه القضية: نظام بلدي للمعالجة، ومؤسسة لإنقاذ الغذاء تنتج السماد العضوي أيضاً، واستراتيجية وطنية للاقتصاد الدائري تقودها شركة عامة لإدارة النفايات.

وتقدم عجمان نموذجاً بلدياً واضحاً في هذا المجال؛ إذ تدير دائرة البلدية والتخطيط مجموعة من مرافق المعالجة وإعادة التدوير. وتشمل هذه المرافق ثلاثة خطوط لفرز النفايات الصلبة البلدية بطاقة استيعابية إجمالية تبلغ ٤٠٠ طن، وخطين لمعالجة نفايات البناء والهدم بطاقة تصل إلى ٢٠٠٠ طن يومياً، مع إعادة تدوير نحو ٩٥٪ منها، ومرفقاً لمعالجة الحمأة وإنتاج الطاقة، أسهم في خفض كمية الحمأة المرسلة إلى المكبات بنسبة ٣٠٪، فضلاً عن محطة لمعالجة النفايات العضوية بطاقة تبلغ ١٥٠ طناً يومياً.

وفيما يتعلق بالنفايات العضوية، يرتبط نهج عجمان مباشرة بقطاع الغذاء؛ إذ تُفصل حالياً النفايات الناتجة عن سوق

الأسماك والخضروات من المصدر، وتُنقل مباشرة إلى محطة إنتاج السماد العضوي، بدلاً من خلطها بالنفايات العامة وفرزها لاحقاً في مرفق استرداد المواد. وتؤكد البلدية أن هذا التحول أسهم في توفير الوقت والتكاليف. كما طُبق نظام الفصل من المصدر في مشروع سكني وطني جديد، ليمتد هذا النهج إلى المنازل، إلى جانب الأسواق. واستناداً إلى هذا التقدم، يبدو توسيع نطاق الفصل من المصدر ليشمل مزيداً من الأحياء خطوة تالية منطقية للإمارة.

أما الدوحة، فتتناول القضية من زاوية أخرى في سلسلة الإمداد الغذائي، من خلال التركيز على ما يمكن فعله قبل تحول الطعام إلى نفايات. فقد انطلقت مبادرة «واهب» (Wa'hab) عام ٢٠١٧م بتجربة أولية خلال مهرجان قطر الدولي للأغذية، حين كان متوقعاً أن تنتج عشرات المطاعم المشاركة فائضاً من الطعام. وبالتعاون مع بنك الطعام القطري، الذي وفر الحاويات وأسهم في توزيع الوجبات، جمعت المبادرة فائض الأغذية الصالحة للاستهلاك وأعادت توجيهه إلى المجتمعات المحتاجة. وما بدأ بمتطوع واحد تطور لاحقاً إلى شبكة تضم أكثر من ١٠٠ شخص.

وتجاوز نشاط مبادرة «واهب» (Wa'hab) إعادة توزيع الطعام، ليشمل تنظيم حملات للتوعية الغذائية وتشغيل آلات لإعادة تدوير مخلفات الطعام في مختلف أنحاء قطر. وتستخدم هذه الآلات الميكروبات لتحويل النفايات غير الصالحة للأكل إلى سماد عضوي، بما يعيد العناصر الغذائية إلى التربة. وينسجم هذا النهج مع «هرم نفايات الطعام» الذي توصي به معظم أطر الاقتصاد الدائري، ويضع منع الهدر أولاً، ثم إطعام المحتاجين، وأخيراً استعادة العناصر الغذائية من البقايا. وتعمل المؤسسة حالياً أيضاً في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

أما مسقط، فتمثل نموذجاً وطنياً يستند إلى استراتيجية متكاملة. فقد استقبلت المطامر الهندسية في سلطنة عُمان نحو ٣,١ مليون طن من النفايات عام ٢٠٢٤م، مقارنة بنحو ٣ ملايين طن في العام السابق. واستجابة لذلك، تبنت الشركة الوطنية لإدارة النفايات استراتيجية للاقتصاد الدائري تتوافق مع «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، وتستهدف تحويل ٨٠٪ من النفايات بعيداً عن المطامر بحلول عام ٢٠٣٠م. وفي مجال النفايات العضوية والخضراء، تدير الشركة مواقع للمعالجة في ثماني مناطق في أنحاء السلطنة، منها بركاء والعامرات في محافظة مسقط، حيث تُحوَّل النفايات إلى سماد عضوي وفحم حيوي (biochar) وأعلاف حيوانية. كما أقامت شراكات مع شركات محلية صغيرة لتحويل مخلفات الأسماك إلى أسمدة عضوية وإعادة تدوير زيوت الطهي المستعملة، وأطلقت عملية تأهيل مسبق لإنشاء محطة للغاز الحيوي في جامعة السلطان قابوس بمسقط. وإلى جانب ذلك، تنظم حملات توعوية عامة، تشمل مبادرات خاصة بشهر رمضان، لترسيخ ثقافة الحد من هدر الطعام.



وهّاب لإعادة توزيع الأغذية، الدوحة، قطر
©٢٠١٧ وهّاب عُدّل باستخدام الذكاء الاصطناعي.

وتتمثل أبرز نقاط قوة هذه الاستراتيجية في اتساع نطاقها وارتباطها بآليات التمويل والأطر التنظيمية والاستثمارات الخاصة. فمن خلال تبني نهج وطني، تتعامل الاستراتيجية مع هدر الطعام بالتوازي مع أنواع النفايات الأخرى، ويُعد إنشاء محطة ضخمة لتحويل النفايات إلى طاقة في بركاء ركيزة أساسية لتحقيق أهداف تحويل النفايات بعيداً عن المطامر مستقبلاً.

وتوضح هذه النماذج مجتمعة أن بناء نظم غذائية دائرية يتطلب تحركاً على مستويات متعددة. فنموذج عجمان يبين كيف يمكن للبلديات البدء بأنواع النفايات الأسهل والأكثر نظافة، مثل مخلفات الأسواق، ثم تطوير قدرات المعالجة وتحقيق نتائج ملموسة. ويؤكد نموذج الدوحة ضرورة إعطاء الأولوية لمنع الهدر وإعادة توزيع الطعام قبل استرداد المواد، كما يبرز قدرة رواد الأعمال على اختبار نماذجهم وتطويرها بسرعة. أما نموذج مسقط، فيوضح كيف يمكن للاستراتيجية الوطنية توفير التمويل اللازم وضمان التنسيق بين المدن. وبالنسبة إلى المدن، تتمثل الدروس العملية في فصل النفايات العضوية في الأسواق والفنادق والمنازل، وربط إنتاج السماد العضوي بالمزارع الحضرية وأعمال تنسيق الحدائق، وبناء شراكات مع الجهات المعنية بإنقاذ الغذاء، ونشر بيانات عن المواد التي جرى استردادها.



جمع النفايات، عُمان
©٢٠٢٣ سامي الهنائي/بيئة



محطة معالجة مياه الصرف الصحي، أريحا، فلسطين
©٢٠١٩ إيرين كيلة/شبكة راية الإعلامية

أريحا ونواكشوط وبيدوا

إعادة استخدام المياه لتعزيز الإنتاج الغذائي والتكيف المناخي

في مختلف أنحاء المنطقة العربية، لا تقتصر التحديات التي تواجه الإنتاج الغذائي في المدن على ندرة الأراضي، بل تشمل أيضاً شح المياه، وهي مشكلة تتفاقم عاماً بعد عام بفعل تغير المناخ. فمع امتداد فترات الجفاف، واشتداد حرارة الصيف، وتراجع احتياطيات المياه الجوفية، أصبحت المدن الساعية إلى إنتاج جزء من احتياجاتها الغذائية مطالبة بالبحث عن مصادر مائية كانت تُهمل أو تُهدر في السابق. وتقدم أريحا ونواكشوط وبيدوا ثلاثة نماذج لكيفية الاستفادة من هذه المصادر في سياقات مختلفة، تشمل واحة تاريخية، وعاصمة صحراوية، ومدينة تستقبل أعداداً كبيرة من النازحين.

في أريحا، انطلقت التجربة من قطاع الصرف الصحي، لا من الزراعة. ففي عام ٢٠١٤م، بدأ تشغيل محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي بتمويل من التعاون الياباني، لتُباع المياه المعالجة للمزارعين لزراعة أشجار النخيل، ضمن شراكة تجمع البلدية، وسلطة المياه الوطنية، ووزارة الزراعة، واتحاد المزارعين، ورابطة مستخدمي المياه. وتمثل أشجار النخيل ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي، غير أن التوسع في زراعتها ظل مقيداً لفترة طويلة بسبب نقص مياه الري. ووفقاً لدراسة حالة أصدرها المجلس العربي للمياه، تغطي المياه المعاد استخدامها حالياً ما بين ٨ و٢٥ في المئة من احتياجات الري لدى المزارع المشاركة، التي تتراوح مساحاتها بين ١٠ و٣٠٠

هكتار.

ولا تقتصر المنافع على المزارع وحدها؛ إذ يخلط معظم المزارعين المشاركين المياه المعالجة بالمياه الجوفية، مما يساعد على خفض الملوحة. كما قلل بعضهم استخدام الأسمدة الكيميائية، نظراً إلى احتواء المياه المعالجة على عناصر غذائية. وتغطي إيرادات بيع هذه المياه نحو ٣٠ في المئة من تكاليف تشغيل المحطة، مما يخفف الأعباء المالية، في حين توجد قائمة انتظار تضم مزارعين يرغبون في الانضمام إلى المبادرة. وقد صُممت المحطة بطاقة استيعابية تبلغ نحو ٩,٨٠٠ متر مكعب يومياً، لكن التدفقات الفعلية بلغت ٢,٤٠٠ متر مكعب يومياً في عام ٢٠٢٢م، ما يتيح مجالاً واسعاً للتوسع مع ازدياد عدد المنازل المتصلة بشبكة الصرف الصحي. وتشير دراسة الحالة إلى أن تحديد أسعار معقولة للمياه، وتوسيع قدرات التخزين الموسمي، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، تمثل أولويات أساسية لدعم النمو مستقبلاً.

أما نواكشوط، فتواجه ظروفاً أشد صعوبة. فالعاصمة الموريتانية، التي يزيد عدد سكانها على ١,٥ مليون نسمة، تقع في قلب الصحراء على أرض منخفضة ومالحة، وتعتمد بدرجة كبيرة على الأغذية المستوردة، مما يجعل الأسر عرضة للتقلبات الحادة في الأسعار. وفي عام ٢٠٢١م، خصصت الحكومة الوطنية للسلطة الإقليمية قطعة أرض مساحتها ١٠ هكتارات في الضواحي الجنوبية للمدينة، تنفيذاً لتوصية وردت في «خطة العمل المناخي والطاقة» للمدينة لعام ٢٠٢٠م. ومن هنا انطلق مشروع «إطعام وتخضير نواكشوط». وبدعم من الاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني، جُهز الموقع، بعد تسويته وإحاطته بسياج، بالبيوت المحمية، ومرافق لإنتاج السماد العضوي، ومضخة تعمل بالطاقة الشمسية، ونظام للري بالتنقيط.

ويعتمد المشروع على مصدر مائي غير تقليدي، هو مياه الصرف الناتجة عن محطة معالجة مياه الشرب التابعة للمرفق الوطني، الذي ينقل المياه من نهر السنغال على مسافة تقارب ٢٠٠ كيلومتر. وتُخزن هذه المياه ثم تُضخ بالطاقة الشمسية عبر نظام الري بالتنقيط، فيما تؤدي أشجار الفاكهة والمحاصيل العلفية دور مصدات للرياح الصحراوية. ومن بين أكثر من ١,٤٠٠ متقدم، اختير ١٣٠ شخصاً من سكان الضواحي، كان كثير منهم عاطلين عن العمل لفترات طويلة، لزراعة قطع أراضٍ خاصة بهم بدعم من فنيين إقليميين. وتصل الخضروات المنتجة بأسعار تنافسية إلى الأسواق المحلية، فيما تخطط السلطات الإقليمية لتكرار التجربة في موقع ثانٍ تبلغ مساحته ١٠ هكتارات أيضاً. ومع ذلك، لم تُنشر بعد بيانات توضح حجم المحاصيل أو الدخل المتحقق.

وفي سياق مختلف، يجمع نموذج بيدوا بين تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والاستجابة لتحديات النزوح. فقد استقبلت المدينة، وهي كبرى مدن ولاية جنوب غرب الصومال،



حدائق الخضروات الحضرية، نواكشوط، موريتانيا
©٢٠٢٣ الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)

أعداداً كبيرة من النازحين من النزاعات والجفاف، ما فرض ضغوطاً شديدة على موارد المياه والغذاء وفرص العمل. وفي عام ٢٠٢٣م، أطلق صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، بالتعاون مع السلطات الفيدرالية والولائية وبلدية المدينة، مشروعاً للري الذكي المراعي للمناخ في أحد مخيمات النازحين. وبلغ التمويل نحو ٩٠٠ ألف دولار أمريكي من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، إلى جانب مساهمة البلدية بتخصيص قطعة أرض مساحتها تسعة هكتارات.

ويجمع المشروع بين نظام ري بالتنقيط يعمل بالطاقة الشمسية، ودفيئة زراعية، وخزان مياه مرتفع، وخزان جوفي، فضلاً عن أكشاك لتوزيع المياه تخدم أكثر من ٥٠ شخصاً في الساعة، وأحواض مخصصة للماشية. وقبل تنفيذ المشروع، كانت النساء والأطفال يقطعون مسافة تصل إلى ٥,٧ كيلومترات لجلب المياه. ويشير المشروع إلى توفير ٥٧ وظيفة مباشرة و٣٧٥ فرصة عمل غير مباشرة للنازحين والسكان المحليين، فيما تمثل النساء ٧٠٪ من المستفيدين المباشرين. كما يستهدف إنشاء سوق مرتبطة بالمشروع لتوليد الدخل. وهذه أرقام أولية صادرة عن الجهة المنفذة، ولا يزال المشروع بحاجة إلى مولد كهربائي احتياطي لضمان استمرارية التشغيل أثناء انقطاع التيار الكهربائي.

وتوضح الحالات الثلاث مجتمعةً أن تعزيز قدرة النظم الغذائية على التكيف مع تغير المناخ يبدأ بالتعامل مع المياه بوصفها مورداً قابلاً للاستعادة وإعادة الاستخدام. فتجربة أريحا تبين كيف يمكن لمياه الصرف المعالجة أن تدعم المزارعين والمالية العامة للبلدية، شريطة الإدارة الجيدة للتعرفة والتخزين. وتثبت نواكشوط أن إنتاج الغذاء ممكن حتى في عاصمة صحراوية، متى توافرت الأراضي والمياه والدعم الفني. أما بيدوا، فتوضح كيف يمكن لمشروعات الري أن تخدم النازحين والمجتمعات المضيفة معاً. وبالنسبة إلى البلديات، يتمثل الدرس في دمج إعادة استخدام المياه والطاقة الشمسية والزراعة الحضرية ضمن التخطيط، مع قياس المحاصيل والدخل وكميات المياه الموفرة بمرور الوقت.



مشروع الري الذكي، بيدوا، الصومال
©٢٠٢٤ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (UNCDF)



فودسفير، الرياض، المملكة العربية السعودية
©٢٠٢٥ وكالة الأنباء السعودية

دروس مُلهمة من الرياض وتونس وشفشاون

دور الأمانات والبلديات في تعزيز امن وسلامة الغذاء

إذا طُرح سؤال عن الجهة المسؤولة عن ملف الغذاء في مدينة عربية، فغالباً لن تكون الإجابة هي المدينة نفسها؛ إذ تتولى الوزارات الوطنية عادةً مسؤوليات الزراعة والتجارة والصحة ونظم الدعم، بينما تنحصر مهام البلديات في تفتيش المتاجر، وجمع النفايات، وصيانة الحدائق العامة. ومع ذلك، تتجلى آثار السياسات الغذائية بوضوح أكبر داخل الأحياء الحضرية، من حيث الأسعار والأنماط الغذائية والنفايات والصحة العامة. ورغم ذلك، بدأت بعض المدن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في هذا المجال، وتقدم الرياض وتونس وشفشاون نماذج متنوعة لهذا التوجه، من خلال المشاركة المجتمعية والابتكار، والتخطيط الاستراتيجي، والحوكمة المستندة إلى التراث الغذائي.

في الرياض، انطلقت الجهود من بوابة التوعية العامة. ففي فبراير ٢٠٢٥م، افتتحت أمانة منطقة الرياض، بالتعاون مع شركة الرياض القابضة، مركز «فود سفير» (FoodSphere) في «واحة التحلية» بشارع الأمير محمد بن عبد العزيز. ويمثل المركز المرحلة الأولى من برنامج «واحات الرياض»، الذي يستهدف إنشاء ثماني

وجهات تفاعلية للعلوم والتعلم في مختلف أحياء المدينة. ويمتد «فود سفير» على مساحة تتجاوز ١١ ألف متر مربع، ويستكشف الروابط بين الغذاء والتراث والاستدامة من خلال ثلاثة أقسام داخلية: قسم يتناول النحل والتلقيح والأهمية الثقافية للعسل، وآخر يسلط الضوء على التمور والقهوة بوصفهما رمزين للضيافة السعودية، وثالث يضم بيئة حيوية طبيعية تتيح للزوار التعرف على الفراشات والابتكارات المرتبطة بالأمن الغذائي. وتحيط بالمباني حدائق ومقاهٍ ومطاعم، فيما يتضمن البرنامج ورش عمل تفاعلية.

وينسجم المشروع مع «برنامج جودة الحياة» ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠م، كما يسعى إلى بناء شراكات تتيح تقديم نماذج عملية. وتبرز أهميته في طرح قضايا الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والتراث داخل مساحة عامة تابعة للبلدية، بما يعزز إدراك الغذاء باعتباره جزءاً لا يتجزأ من السياسات الحضرية. ومع ذلك، يظل هذا الدور محدوداً؛ فمركز «فود سفير» مساحة للتعليم والتوعية أكثر من كونه أداة لصنع السياسات.

أما تونس، فقد قطعت شوطاً أبعد نحو وضع سياسة غذائية رسمية، رغم محدودية صلاحياتها. ويبلغ عدد سكان بلدية تونس أكثر من ٦٠٠ ألف نسمة، فيما يصل معدل البطالة فيها إلى ١٨,٥٪، متجاوزاً المتوسط الوطني، وتعاني نحو ٢٧٪ من سكان منطقة تونس من السمنة. كما تستورد البلاد نحو ٦٠٪ من احتياجاتها من الحبوب، وكشف مسح أُجري على أسر في أحد الأحياء أن نحو ١٣٪ من الخبز المشترى ينتهي به المطاف في القمامة. ويخضع النظام الغذائي لإدارة مركزية، في حين يقتصر دور البلدية على مراقبة النظافة وجمع النفايات والعناية بالمساحات الخضراء، دون آليات للتخطيط أو الرصد أو الاستعداد للأزمات.

وعقب توقيع «ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية الحضرية» واتفاقية تعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عام ٢٠١٩م، كلفت المدينة بإجراء دراسة حول حوكمة الغذاء والتغذية. وبدعم فني ومالي من المنظمة، أُعدت عام ٢٠٢١م مسودة لاستراتيجية غذائية تستند إلى حقوق المواطنين والكفاءة والمشاركة والمساءلة. واقترحت الاستراتيجية إنشاء وحدة متخصصة بالأمن الغذائي داخل البلدية، وتشكيل فريق أساسي يضم أصحاب المصلحة، بمن فيهم الفاو، والمعاهد الوطنية المعنية بشؤون المستهلك والتغذية، ومنظمات المجتمع المدني. كذلك، أسهم تقييم للمرونة أجرته المنظمة بالتعاون مع شركاء بحثيين فرنسيين في جمع الجهات الفاعلة المحلية، التي أوصت بإنشاء شبكة متعددة القطاعات مدعومة بمنصة رقمية مشتركة، وإطلاق برنامج «المدينة الصالحة للأكل» للاستفادة من مشتل بلدي، وتأسيس شراكات بين المطاعم والمنتجين لإعادة تدوير النفايات العضوية. وبالتوازي، أُجري مسح في منطقة حلق الوادي (La Goulette) لتحديد مواقع هدر الغذاء في المنازل والأسواق.

أما شفشاون، الواقعة شمال المغرب ويبلغ عدد سكانها نحو ٥٠ ألف نسمة، فتعتمد في نهجها على هويتها الثقافية. ففي عام ٢٠١٠م، أدرجت منظمة اليونسكو «حمية البحر الأبيض المتوسط» ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي، واختارت شفشاون إحدى المجتمعات النموذجية المرتبطة بهذا التراث.



الحد من هدر الغذاء، حلق الوادي، تونس
©٢٠٢٣ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/محمد الهمامي

وحولت البلدية هذا الاعتراف إلى خطة عمل ترتكز على أربعة محاور: صون التراث، وبناء القدرات المحلية، ورفع الوعي، وتعزيز الحوكمة. وشملت الإجراءات ترميم أفران الخبز التقليدية ومطاحن الحبوب، وإنشاء بنك للتنوع البيولوجي، ودعم التعاونيات المحلية المنتجة للأغذية، وتنظيم ورش عمل مدرسية حول التغذية، والاحتفال سنوياً بـ«يوم حمية البحر الأبيض المتوسط»، إلى جانب تشكيل لجنة للمتابعة وتعزيز الروابط مع الجامعات. كما خُصص «بيت حمية البحر الأبيض المتوسط» في مبنى مرمم يعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين، ليكون مركزاً عاماً للأنشطة المرتبطة بهذا المجال.

وفي الآونة الأخيرة، أطلقت البلدية، ضمن برنامج بحثي ممول من الاتحاد الأوروبي حول النظم الغذائية في المدن الأفريقية، تجربةً لتطبيق علامة جودة محلية للمطاعم والمنتجين الملتزمين بمبادئ حمية البحر الأبيض المتوسط. وتشمل العملية لجنة مختصة بوضع العلامة، ومعايير متفقاً عليها، وتدريب الجهات الفاعلة المحلية، وتوعية المستهلكين، ومنح الشهادات. ويربط هذا النهج بين التراث والسياحة وسبل العيش والنظم الغذائية الصحية.

وتوضح الحالات الثلاث مجتمعةً أن المدن قادرة على التأثير في النظم الغذائية، حتى عندما تحتفظ الحكومات الوطنية بمعظم الصلاحيات. فالرياض تبرز دور المساحات العامة البلدية في تعزيز الوعي بالأمن الغذائي والتراث، فيما تؤكد تونس أهمية التقييم والاستراتيجية وإنشاء جهة مؤسسية متخصصة بالغذاء. أما شفشاون، فتوضح كيف يمكن للهوية الثقافية أن تدعم الحوكمة التشاركية ومعايير الجودة. ويتمثل الدرس المشترك في ضرورة تحديد مسؤوليات واضحة عن ملف الغذاء، وعقد اجتماعات دورية مع أصحاب المصلحة، وربط المشاركة بصنع السياسات، ومتابعة النتائج وقياسها بمرور الوقت.



ورشة عمل حول علامة النظام الغذائي المتوسطي، شفشاون، المغرب
©٢٠٢٥ جماعة شفشاون

أخبار المعهد

مدير عام المعهد يزور الكويت ويلتقي معالي وزير الدولة للشؤون البلدية ومدير عام بلدية الكويت وأمين عام منظمة المدن العربية

زار مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن، الدكتور أنس المغيري، دولة الكويت، والتقى خلالها بعددٍ من المسؤولين في الجهات التنموية والبلدية؛ لبحث سبل تعزيز التعاون وتطوير الشراكات في مجالات التنمية الحضرية والعمل البلدي.

وخلال الزيارة، التقى مدير عام المعهد معالي وزير الدولة للشؤون البلدية المهندس عبداللطيف المشاري، حيث ناقش الجانبان سبل التعاون بين المعهد وبلديات دولة الكويت في مجالات تصميم الخدمات الاستشارية، والتدريب وبناء القدرات، وعقد الشراكات الحضرية، وتبادل الخبرات مع المدن والبلديات الأعضاء في منظمة المدن العربية.

كما التقى الدكتور أنس المغيري والوفد المرافق سعادة المهندسة منال العصفور، مدير عام بلدية الكويت، حيث بحث الجانبان تحديات التنمية الحضرية التي تواجه بلدية الكويت، ودور المعهد في دعم جهودها لتطوير العمل البلدي من خلال برامج بناء القدرات وتطوير القيادات وتقديم الخدمات الاستشارية.

وزار مدير عام المعهد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث التقى السيد فوزي الحنيف، المدير التنفيذي للصندوق. واستعرض اللقاء سير العمل في مشروع التخضير التشاركي في المدن العربية، الذي ينفذه المعهد بتمويل من الصندوق، إلى جانب بحث إمكانية الاستفادة من فرص التمويل التي يقدمها الصندوق لدعم جهود التنمية الحضرية.

وفي ختام الزيارة، التقى مدير عام المعهد سعادة أمين عام منظمة المدن العربية السيد بدر بن وائل العجيل العسكر، وناقش اللقاء التحضيرات للمؤتمر العام للمنظمة واجتماع المجلس التنفيذي، المقرر عقدهما في مدينة صلالة بسلطنة عُمان خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٦ م.



مدير عام المعهد يزور الكويت ويلتقي معالي وزير الدولة للشؤون البلدية ومدير عام بلدية الكويت وأمين عام منظمة المدن العربية
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

مدير عام المعهد يستقبل رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لبحث مجالات التعاون المشترك

استقبل مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن، الدكتور أنس المغيري، سعادة الأستاذ عبدالله خليل المصيبيح، رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وجرى خلال اللقاء التعريف بالمعهد والمصرف ومجالات عملهما، حيث استعرض الدكتور أنس برامج المعهد ومبادراته في مجالات التنمية الحضرية وبناء القدرات وتبادل المعرفة والخبرات بين المدن العربية، فيما استعرض رئيس المصرف نطاق أعمال المصرف التنموية في القارة الأفريقية، والتي تشمل ٤٤ دولة ومجالات عمله المختلفة، ومن بينها قطاع الإسكان.

وناقش الجانبان عددًا من المجالات ذات الاهتمام المشترك، وفرص التعاون وتبادل الخبرات، لا سيما في القضايا المرتبطة بالتنمية الحضرية، والاستفادة من خبرات المصرف ومشروعاته في السياق الأفريقي، إلى جانب خبرات المعهد وشبكة علاقاته مع المدن العربية.

كما تطرق اللقاء إلى فرص تعزيز الحوار وتبادل التجارب بين المدن العربية والأفريقية، ومن بينها إمكانية تطوير منتدى لحوار المدن العربية والأفريقية، بما يتيح مساحة لتبادل المعرفة والتجارب ومناقشة التحديات الحضرية المشتركة، ويسهم في توسيع آفاق التعاون بين المدن في المنطقتين.



المعهد يستقبل رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لبحث مجالات التعاون المشترك
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يشارك في تنظيم المؤتمر العام العشرين لمنظمة المدن العربية بصلالة

ختتم المعهد العربي لإنماء المدن مشاركته في أعمال المؤتمر العام العشرين لمنظمة المدن العربية والاجتماع التنفيذي الرابع والستين، المنعقدين في محافظة ظفار بسلطنة عُمان خلال يومي ٧ و٨ سبتمبر ٢٠٢٦م، بمشاركة قيادات المدن والبلديات العربية ومؤسسات المنظمة، لمناقشة عدد من القضايا والأولويات المرتبطة بمستقبل التنمية الحضرية في المدن العربية.

وشهد اليوم الأول مشاركة المعهد في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة المدن العربية، إلى جانب تنظيم جلستين ضمن أعمال المؤتمر، تناولتا مستقبل التنقل الحضري المستدام، وتعزيز دور مؤسسات المنظمة في تمكين المدن العربية.

ونظّم المعهد جلسة بعنوان «مستقبل التنقل الحضري المستدام في المدن العربية»، أطلق خلالها تقرير «التنقل الحضري المستدام في المدن العربية: الممارسات والحلول المبتكرة»، الذي أعدّه المعهد بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وناقشت الجلسة التحولات التي تشهدها منظومات التنقل في المدن العربية، والتحديات المرتبطة بالتمويل والأطر التنظيمية وجاهزية البنية التحتية، إلى جانب فرص تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي وتطوير حلول أكثر استدامة وشمولًا.

كما نظّم المعهد ورشة عمل بعنوان «تعزيز دور مؤسسات المنظمة في تمكين المدن العربية»، جمعت مؤسسات منظمة المدن العربية مع ممثلي المدن والبلديات، بهدف تعزيز التكامل بين أدوار المؤسسات واحتياجات المدن، والتعريف بأدوارها وتوجهاتها، والاستماع إلى الأولويات الحالية والمستقبلية للمدن. وركزت الجلسة على الانتقال من الحوار إلى مخرجات وتوصيات عملية يمكن البناء عليها لتطوير مبادرات وخطط عمل وأطر مؤسسية قابلة للمتابعة بعد المؤتمر.



المعهد يختتم مشاركته في المؤتمر العام العشرين لمنظمة المدن العربية بصلالة
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

وفي اليوم الثاني، شهدت مشاركة المعهد تنظيم طاولات حوار جمعت الأمناء ورؤساء البلديات المشاركين في المؤتمر، لمناقشة عدد من القضايا والأولويات المرتبطة بمستقبل المدن العربية.

وجاءت الجلسة الأولى بعنوان «نحو أجندة تنمية حضرية عربية»، وأدارها مدير عام المعهد الدكتور أنس المغيري، بمشاركة معالي المهندس عمار كاظم أمين مدينة بغداد، وسعادة المهندس جمال النعيمي مدير عام بلدية الدوحة، وسعادة الدكتور أحمد الغساني رئيس بلدية ظفار، وسعادة المهندسة سماح دلدول عمدة مدينة تونس المكلّفة. وتناولت الجلسة نتائج تقرير «مؤشر تنمية المدن العربية ٢٠٢٦»، الذي أعدّه المعهد ويتضمن تقييمًا مؤسسيًا شاملًا لأكثر من ٧٦ أمانة وبلدية عربية. كما شهدت الجلسة تفاعل الحضور من خلال استفتاءات مباشرة، عُرضت نتائجها على الشاشة أثناء الحوار.

وتناولت الجلسة الثانية، بعنوان «التعافي الحضري وفرص إعادة إعمار المدن العربية»، أولويات إعادة إعمار المدن العربية وفرص تطويرها، بمشاركة معالي السيد أحمد عثمان حمزة والي الخرطوم، وسعادة المهندس إبراهيم زيدان رئيس بلدية بيروت، وسعادة المهندس طلال الجابري رئيس مجلس مدينة حلب. وركز الحوار على سبل إعادة بناء المدن وتطويرها مع الحفاظ على الهوية العمرانية والإرث التاريخي، إلى جانب أهمية إشراك المجتمعات والمؤسسات والصناديق الدولية في جهود إعادة الإعمار.

ومن خلال مشاركته في أعمال المؤتمر، يواصل المعهد دوره في جمع المدن والمؤسسات حول القضايا الحضرية ذات الأولوية، وتعزيز العمل المشترك وتبادل المعرفة والخبرات، بما يسهم في تطوير رؤى وأولويات مشتركة تدعم مسارات التنمية الحضرية في المدن العربية.



المعهد يختتم مشاركته في المؤتمر العام العشرين لمنظمة المدن العربية بصلالة
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد يعقد ثالث اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية

اختُتمت ثالث اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية، التي عُقدت خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ٢٠٢٦م، ضمن سلسلة الاجتماعات التي ينظمها المعهد في إطار التحضيرات للمنتدى المقرر انعقاده في العاصمة الإسبانية مدريد في يناير ٢٠٢٧م، بمشاركة ممثلين عن مدن عربية وأوروبية ومنظمات دولية ومؤسسات أكاديمية.

ومثّلت هذه الاجتماعات مرحلة متقدمة في مسار عمل المجموعات التنسيقية، إذ انتقلت النقاشات من تحديد التحديات الحضرية وفهم العوامل والمحركات المرتبطة بها إلى استعراض الحلول والمبادرات والتجارب العملية والدروس المستفادة، بما أتاح للمدن مشاركة خبراتها ومناقشة إمكانية الاستفادة من الحلول القائمة وتكييفها بما يتناسب مع اختلاف السياقات الحضرية.

وشهدت الاجتماعات استعراض ٣٠ مشروعًا ودراسة حالة عملية قدمتها مدن عربية وأوروبية، تناولت تجارب وحلولًا مرتبطة بأولويات التنمية الحضرية، إلى جانب مساهمات خبراء من منظمات دولية ومؤسسات أكاديمية، أسهمت في إثراء النقاش وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين المدن.

وبلغ عدد المشاركين أكثر من ١٠٠ مشارك، من بينهم ٦٨ ممثلًا عن المدن، في خطوة تسهم في تعزيز التعلم المتبادل، وربط التحديات بالحلول والتجارب العملية، وفتح مسارات جديدة للتعاون والشراكات بين المدن العربية والأوروبية وصولًا إلى منتدى مدريد ٢٠٢٧.

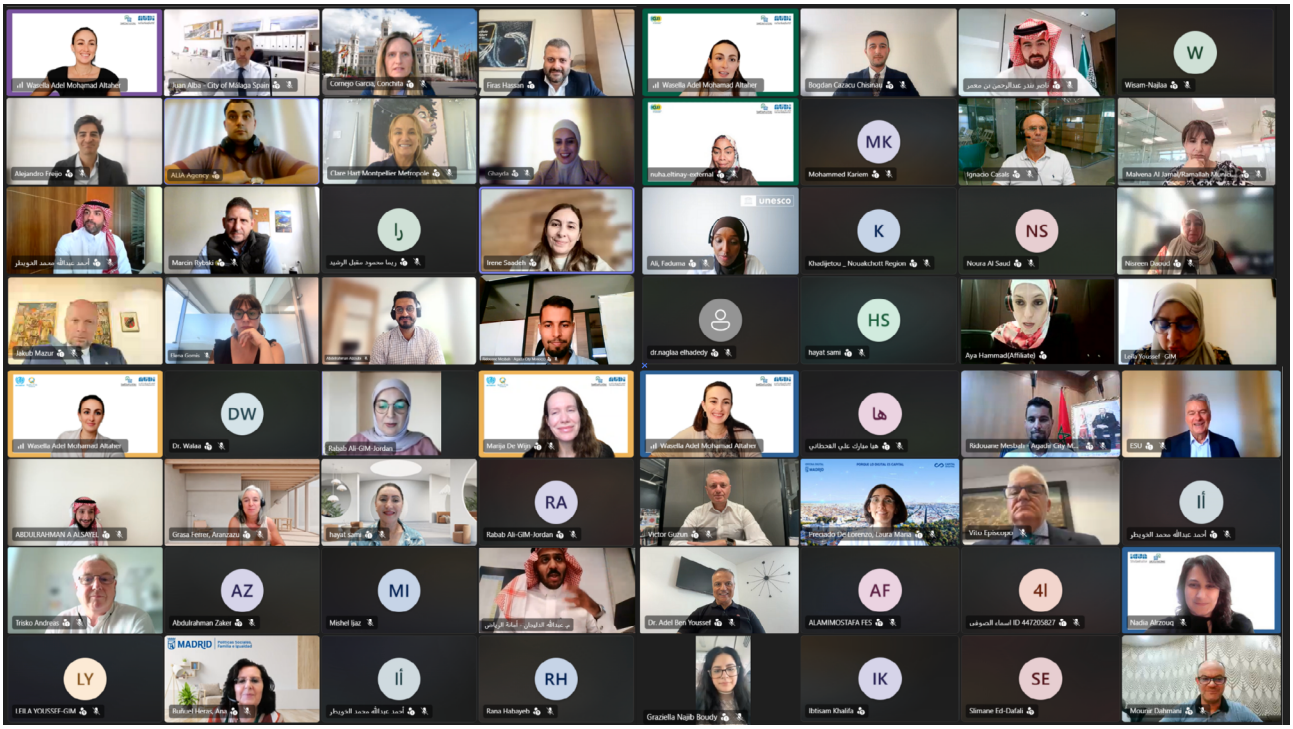

يختتم المعهد ثالث اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

مدير عام المعهد يستقبل مساعد وزير التنمية المحلية للتطوير والتدريب والتحول الرقمي

استقبل مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن الدكتور أنس المغيري، الأستاذ الدكتور عصام الجوهري، مساعد وزير التنمية المحلية للتطوير والتدريب والتحول الرقمي، والمشرف العام على مركز التنمية المحلية للتدريب بسقارة، وذلك خلال زيارته لمقر المعهد في الرياض.

وشهد اللقاء استعراض مجالات عمل المعهد وبرامجه في أبحاث السياسات الحضرية، والتدريب وتطوير القدرات، والشراكات وحوار المدن، إلى جانب مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك المرتبطة بتطوير قدرات العاملين في الإدارة المحلية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي ودعم التحول الرقمي.

كما تناول اللقاء تجربة مركز التنمية المحلية للتدريب بسقارة في تأهيل الكوادر المحلية وتطوير منظومة التدريب، ودوره في بناء القدرات ودعم التطوير المؤسسي، إلى جانب ما يقدمه من برامج ومبادرات في مجالات التدريب والتحول الرقمي.

وبحث الجانبان فرص التعاون في مجالات التدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات والمعرفة، وإمكانية تطوير برامج ومبادرات مشتركة تسهم في رفع كفاءة الكوادر المحلية ودعم تطوير العمل الحضري في المدن العربية، بما يعزز جهود المعهد في بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات العربية المتخصصة في التنمية المحلية.



المعهد يستقبل مساعد وزير التنمية المحلية للتطوير والتدريب والتحول الرقمي

©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

مدير عام المعهد يشارك في جلسة حوارية حول مستقبل المدن السعودية

شارك الدكتور أنس المغيري، مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن، في الجلسة الحوارية «مستقبل المدن السعودية: تكامل التخطيط والتنمية وجودة الحياة»، التي عُقدت يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦، ضمن فعاليات أكتوبر الحضري ٢٠٢٦، تحت رعاية معالي وزير البلديات والإسكان الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل، وبتنظيم وزارة البلديات والإسكان وجامعة الملك سعود، بالشراكة مع الشركة الوطنية للإسكان (NHC)، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وشهدت الجلسة مشاركة الأستاذ خالد الغملاس، وكيل التخطيط الحضري والأراضي بوزارة البلديات والإسكان، والأستاذ الدكتور عبدالعزيز الدغيشم، نائب الرئيس للمشاريع بجامعة الملك سعود، فيما أدار الحوار الدكتور زياد الحمدان، الأستاذ المساعد بقسم التخطيط العمراني في جامعة الملك سعود.

وتناولت الجلسة مستقبل المدن السعودية في ظل التحولات الحضرية التي تشهدها المملكة، وأهمية التكامل بين التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودور السياسات والمشروعات الحضرية في تعزيز كفاءة المدن ورفع جودة الحياة، إلى جانب استعراض الفرص والتوجهات التي تسهم في بناء مدن أكثر استجابة لاحتياجات السكان وتطلعاتهم.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور أنس المغيري أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ترسم ملامح مستقبل المدن السعودية من خلال تحول حضري واسع النطاق، مشيرًا إلى أن نجاح هذا التحول لا يقاس بحجم مشروعات البنية التحتية والتطوير العمراني فحسب، بل بمدى استجابته لتطلعات المجتمع وإشراكه في إعادة تشكيل مدنه. وشدد على أن القيمة الحقيقية للتنمية الحضرية تكمن في بناء مدن أكثر كفاءة وحيوية، ترتقي بجودة الحياة وتضع الإنسان في صميم أولوياتها.

كما تطرق إلى أهمية إعادة توظيف الأراضي غير المستغلة داخل المدن، موضحًا أنها تمثل فرصًا اقتصادية وتنموية غير مستثمرة، فضلًا عما تشكله من تكلفة إضافية على المدينة. وأشار إلى أن استثمار هذه الأراضي من خلال المشروعات الحضرية يتيح فرصًا لتنشيط الاقتصاد المحلي، ورفع قيمة الأراضي، وتحفيز تطوير المناطق المحيطة بها، بما يعزز الاستفادة من الموارد الحضرية ويحقق أثرًا تنمويًا يتجاوز حدود المشروعات نفسها.

وتأتي مشاركة المعهد في هذه الجلسة في إطار دوره في إثراء الحوار حول قضايا التنمية الحضرية، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الجهات المعنية، والإسهام في طرح الرؤى والتوجهات التي تدعم تطوير المدن العربية.



مدير عام المعهد يشارك في جلسة حوارية حول مستقبل المدن السعودية
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

المعهد ينظّم الدورة الرابعة من اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية

نظم المعهد العربي لإنماء المدن، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٦م، الدورة الرابعة والأخيرة من اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية (AECD)، بمشاركة ٥٩ مشاركًا من المدن العربية والأوروبية. وجاء ذلك في ختام سلسلة من الاجتماعات التفاعلية امتدت على مدى خمسة أشهر، ركزت على تبادل الخبرات، ومناقشة التحديات الحضرية المشتركة، واستكشاف الحلول والممارسات القابلة للتطبيق.

ومثّلت الاجتماعات الختامية مرحلة متقدمة في مسار عمل المجموعات التنسيقية؛ إذ انتقلت النقاشات من تحديد التحديات الحضرية وتحليل أسبابها الجذرية، مرورًا باستعراض التجارب والمشروعات والدروس المستفادة، إلى بحث سبل تحويل المعرفة المتبادلة إلى خطوات عملية تعزز التعاون بين المدن وتفتح آفاقًا جديدة لبناء الشراكات.

وشهدت الجلسات مشاركة خبراء من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبرنامج «المدن المترابطة» (Connective Cities) التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)؛ حيث تناولت النقاشات آليات الاستفادة من التجارب الحضرية الناجحة وتكييف الحلول والممارسات بما يتناسب مع أولويات المدن واحتياجاتها المحلية، ضمن أربعة محاور رئيسية: العمل المناخي والمرونة الحضرية، جودة الحياة والتنمية المجتمعية، التحول الرقمي والتكنولوجيا، والتنمية الاقتصادية المحلية والازدهار.

وشملت المدن المشاركة: الرياض، وعمّان، والدار البيضاء، ومدريد، وأليكانتي، وبغداد، وماربيا، وإربد، وفروتسواف، وتعز، وغرناطة، والجيزة، ورام الله، وأكادير؛ في إطار حوار مشترك يهدف إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات، واستكشاف فرص التعاون بين المدن العربية والأوروبية في مواجهة التحديات الحضرية.

ومع اختتام الدورة الرابعة، تنتقل أعمال المجموعات التنسيقية إلى مرحلة جديدة تركز على الربط المباشر بين المدن، وبناء الشراكات، وتيسير التعاون العملي بينها، استنادًا إلى ما تحقق خلال الجولات السابقة، وبما يدعم استمرار التعاون بين المدن وصولًا إلى منتدى حوار المدن العربية الأوروبية المقرر انعقاده في مدريد عام ٢٠٢٧م.

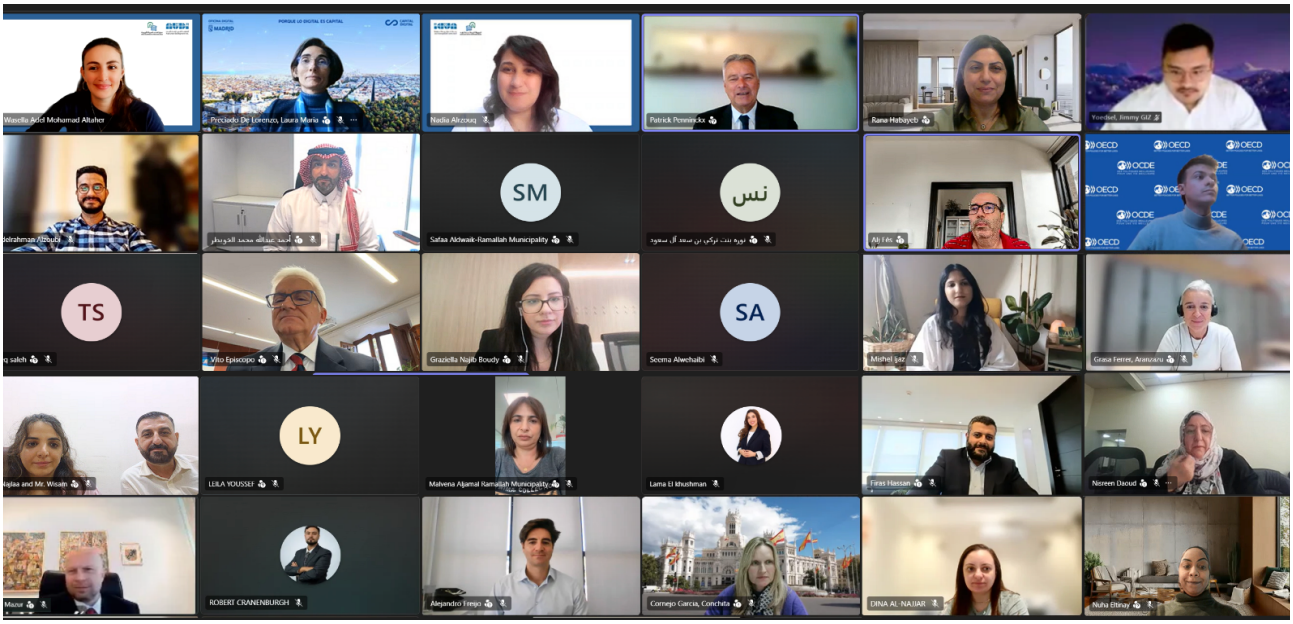

المعهد ينظّم الدورة الرابعة من اجتماعات المجموعات التنسيقية لمنتدى حوار المدن العربية الأوروبية

©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

اللقاء الافتراضي الثاني والعشرين بعنوان "العشوائيات: مقاربة تتجاوز الحلول المادية نحو التحول الحضري المستدام"

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن اللقاء الثاني والعشرين ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية «حراك المدن»، مساء يوم الأربعاء ٢٦ أغسطس ٢٠٢٦م، بعنوان «العشوائيات: مقاربة تتجاوز الحلول المادية نحو التحول الحضري المستدام»، بمشاركة الأستاذ الدكتور وليد الزامل، أستاذ التخطيط العمراني بجامعة الملك سعود، الذي تناول مفهوم العشوائيات وأسباب نشوئها، وسبل التعامل معها من منظور حضري يراعي الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

وسلّط اللقاء الضوء على أهمية التمييز بين المناطق غير الرسمية والمناطق المتدهورة عمرانيًا، وفهم الأسباب الجذرية لنشوء العشوائيات، وفي مقدمتها ضعف قدرة السياسات والبرامج الإسكانية على توفير خيارات سكنية ملائمة لذوي الدخل المنخفض. كما أكد أهمية مراعاة أنماط معيشة السكان ومصادر دخلهم وروابطهم الاجتماعية، وعدم الاكتفاء بالحلول المادية في معالجة هذه المناطق.

واستعرض الدكتور وليد عددًا من التجارب والمشاهدات الميدانية، موضحًا تنوع خيارات التعامل مع المناطق العشوائية بحسب ظروفها، بين الارتقاء بالمناطق القائمة، وإعادة التوطين، أو الإزالة وإعادة التطوير، مع ضرورة توفير بدائل سكنية واقتصادية ملائمة للسكان.

وأبرز اللقاء أهمية تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياسات تطوير المناطق العشوائية، إلى جانب وضع سياسات وتشريعات تحمي ذوي الدخل المحدود وتراعي مفهوم المدن العادلة، بما يضمن عدم اقتصار التنمية الحضرية على الجدوى الاستثمارية وحدها.

لقاء افتراضي بعنوان

العشوائيات: مقاربة تتجاوز الحلول المادية نحو التحول الحضري المستدام.



ضيف اللقاء

أ.د. وليد الزامل

أستاذ دكتور في قسم التخطيط العمراني بجامعة الملك سعود، ومتخصص في التخطيط العمراني والإسكان والاستيطان البشري.

المعهد يعقد اللقاء الثاني والعشرين من سلسلة لقاءات "حراك المدن" حول (العشوائيات: مقاربة تتجاوز الحلول المادية نحو التحول الحضري المستدام)

©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

اللقاء الافتراضي الثالث والعشرين بعنوان "من المدينة إلى الأقاليم: قراءة في نماذج التنمية الإقليمية في العالم العربي

نظّم المعهد العربي لإنماء المدن اللقاء الثالث والعشرين ضمن سلسلة اللقاءات الشهرية «حراك المدن»، مساء يوم الثلاثاء ١٥ سبتمبر ٢٠٢٦م، بعنوان «من المدينة إلى الأقاليم: قراءة في نماذج التنمية الإقليمية في العالم العربي»، بمشاركة المهندس سليم روحانا، أخصائي أول في التنمية الحضرية والمرونة والأراضي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في البنك الدولي، الذي تناول أهمية الانتقال من التخطيط للمدينة بوصفها وحدة مستقلة إلى النظر إليها ضمن منظومة أوسع تربطها بالمدن والأقاليم والمحاور الاقتصادية المحيطة بها.

وسلّط اللقاء الضوء على أبرز تحديات التنمية الإقليمية في العالم العربي، وفي مقدمتها تركز فرص النمو والتنمية في المدن الكبرى، وما يصاحبه من ضغوط على الإسكان والخدمات وفرص العمل، إلى جانب التفاوت بين المدن الرئيسة والثانوية، مؤكدًا أهمية تبني نماذج تنموية أكثر توازنًا تعزز دور المدن الثانوية وترابطها مع الأقاليم المحيطة بها.

واستعرض المهندس سليم عددًا من التجارب في التنمية الإقليمية، من بينها تجربة المغرب في ربط المدن ضمن محاور اقتصادية وتنموية، موضحًا دور البنية التحتية والنقل والسياحة في دعم التكامل بين المدن ومحيطها، وأهمية توسيع نطاق التخطيط إلى ما يتجاوز الحدود الإدارية للمدينة الواحدة.

وأبرز اللقاء أهمية تكامل الأدوار بين المدن والأقاليم، وتطوير أدوات التخطيط والحوكمة والتمويل، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الحكومات المركزية والمحلية، بما يدعم الترابط الإقليمي ويسهم في تحقيق تنمية حضرية أكثر توازنًا.

لقاء افتراضي بعنوان

من المدينة إلى الأقاليم: قراءة في نماذج التنمية الإقليمية في العالم العربي.



ضيف اللقاء

م. سليم روحانا

أخصائي أول في التنمية الحضرية والمرونة والأراضي في البنك الدولي.

المعهد يعقد اللقاء الثالث والعشرين من سلسلة لقاءات "حراك المدن" حول (من المدينة إلى الأقاليم: قراءة في نماذج التنمية الإقليمية في العالم العربي)

©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن

تابع آخر أخبار المعهد العربي لإنماء المدن من
خلال الانضمام إلى القائمة البريدية على موقع
araburban.org أو تابعنا:

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

يمكنكم مسح الرمز لقراءة
الأعداد السابقة من مدننا

١١٤٥٢ Riyadh
Kingdom of Saudi Arabia

P.O Box ٦٨٩٢,
Diplomatic Quarter

T. +٩٦٦١١٤٨٠٢٦٩٨
mudununa@araburban.org

جميع الحقوق محفوظة
©٢٠٢٦ المعهد العربي لإنماء المدن